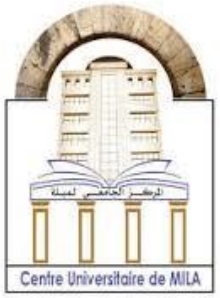

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر بعنوان:

أثر حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية

_ دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة_

إعداد الطلبة	المشرف
بوقط خلود	د. بودياب مراد
بوالدبان زينب	

لجنة المناقشة:

اسم و لقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
جوال محمد	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بودياب مراد	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا و مقررا
ركيمة فارس	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي الجلال لوجهه على تيسيره وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

كما لا يفوتنا التقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الاستاذ المشرف "الدكتور مراد بودياب" على كل ما قدم لنا من الدعم ولم يبخل علينا بشيء حفظه الله ورعاه.

ونتوجه كذلك بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل .

إضافة إلى كل الأساتذة الذين رافقونا خلال مشوارنا الدراسي.

دون أن ننسى كل من وقف إلى جانبنا في سبيل إنجاز هذا البحث ولو حتى

ببسمة رسمت على الشفاه

إهداء

إلى الذين قال فيهما الرحمن .....

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الإسراء الأية24

إلى الذي تعب ليريحني وعمل ليعلمني وشملني بالعطف و الحنان وكان لي روع الأمان

"أبي العزيز حفظك الله وأطال في عمرك"

إلى التي كرست حياتها لأجل تربيتي وعلمتني الصبر وأنارت لي درب حياتي بحبها، ريحانة حياتي ونبع الحنان

"أمي العزيزة حفظك الله وأطال في عمرك"

إلى شموع قلبي أخواتي الأعزاء "عائشة، أحلام، تقوى، ابتهال" و

أزواجهن الذين بمثابة إخواني "صابر، زين الدين"

إلى طيور الجنة "نبراس، سراج الدين، أنس"

إلى صديقاتي "زينب، لينة، لميس، شيماء، صليحة"

إلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وساعدني ولو بكلمة طيبة

خلود

إهداء

إلى أعز ما خلق الله إلى نفسي ...

إلى من الجنة تحت قدميها، إلى من تهب الحياة والحنان والحب، إلى من أكثرت رعايتها ونصحها لي وسهرها علي إليك "يا أمي شمعت البيت"

وإليك يا من جعله الله مسندا و مثالا وقدوة وعزة، لتضحياتك الجليلة وتعبك ونصحك المتواصل "إليك يا أبي"

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد و بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، من عرفت معهم معنى الحياة إخواني "أسامة، أحمد، مولود، عيسى، أنيس، بلال"

ولا ننسى زوجاتهم، وعصافير المنزل "أدم، يعقوب، إسحاق، جنة، انهار"

إلى من قاسموني حلوة الحياة ومرها، إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة أصدقائي "خلود، خديجة، لميس، شيماء، خولة"

إلى الذين تتسع الصدور لذكرهم، وتعجز السطور عن حصر أسمائهم

وأخيرا من قال أنا لها "نالها" وأنالها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	/
شكر و تقدير	/
إهداء	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
ملخص	/
المقدمة	/
1- الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	1
تمهيد	1
1-1- ماهي حوكمة الشركات	2
1-1-1- نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات	2
1-1-2- مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها	3
1-1-3- خصائص وأهداف حوكمة الشركات	4
1-1-4- الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	6
1-2- الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات	7
1-2-1- مبادئ حوكمة الشركات	7
1-2-2- محددات حوكمة الشركات	8
1-2-3- آليات حوكمة الشركات	10
1-3- تطبيق حوكمة الشركات	12
1-3-1- ركائز حوكمة الشركات	12
1-3-2- مراحل حوكمة الشركات	13
1-3-3- تجارب بعض الدول	15
خلاصة الفصل الثاني	18
2- جودة المعلومات المالية في ضل حوكمة الشركات	19
تمهيد	20
2-1- أساسيات حول المعلومة المالية	21
2-1-1- نظام المعلومات المحاسبية كمنتج للمعلومات المالية	21

2-1-2- أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبية	22
2-1-3- القوائم المالية كوعاء للمعلومة المالية	23
2-1-4- ماهية المعلومات المالية	24
2-2- جودة المعلومات المالية	27
2-2-1- مفهوم جودة المعلومات المالية	27
2-2-2- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية	27
2-2-3- قياس جودة المعلومات المالية	28
2-2-4- معايير جودة المعلومات المالية	29
2-3- دور أليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية	29
2-3-1- علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المالية	30
2-3-2- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية	31
خلاصة الفصل الثاني	33
3- حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية -دراسة تطبيقية-	34
تمهيد	35
3-1- الإجراءات المنهجية للدراسة و الأساليب الإحصائية	36
3-1-1- تخطيط و تصميم أداة الدراسة	36
3-1-2- أساليب المعالجة الإحصائية	37
3-2- الدراسة التحليلية للاستبيان	38
3-2-1- صدق أداة الدراسة و ثباتها	39
3-2-2- التحليل الإحصائي لخصائص العينة	40
3-2-3- دراسة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	45
3-3- تحليل النتائج و اختبار الفرضيات	47
3-3-1- تحليل حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية	47
3-3-2- اختبار الفرضيات	51
3-3-3- مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	56
خلاصة الفصل	58

خاتمة	60
قائمة المراجع	63
قائمة الملاحق	68

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	الاستبيانات الموزعة و المسترجعة من عينة الدراسة	36
2-3	توزيع درجات عبارات المحاور للمقياس ليكارث الخماسي	37
3-3	جدول توزيع سلم ليكارث الخماسي	37
4-3	ألفا كرو نباخ للمتغيرين المستقل و التابع	39
5-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	40
6-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مؤشر العمر	41
7-3	الرتبة العلمية لأفراد عينة الدراسة	42
8-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	43
9-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	44
10-3	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعد عضو مجلس الإدارة	47
11-3	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعد المراجعة الداخلية	48
12-3	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعد المراجعة الخارجية	49
13-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الإفصاح و الشفافية	50
14-3	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجودة المعلومات المالية	50
15-3	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	51
16-3	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	52
17-3	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	53
18-3	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	54
19-3	تحلال نتائج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى	55
20-3	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	56

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خصائص حوكمة الشركات	5
2-1	الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	7
3-1	المحددات الأساسية لحوكمة الشركات	10
4-1	ركائز حوكمة الشركات	13
1-3	نموذج الدراسة	37
2-3	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس	40
3-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	41
4-3	يمثل عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي	42
5-3	يمثل عينة الدراسة حسب الوظيفة	43
6-3	يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	44
7-3	معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات	45
8-3	معامل الارتباط بين ابعاد حوكمة الشركات كل على حدى وحوكمة الشركات	45
9-3	معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية	46

ملخص:

تحاول هذه الدراسة توضيح دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المالية، حيث تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، وذلك من خلال التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشمل على وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة مراجعة، وكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث تحقق هذه الآليات الشفافية في إعداد القوائم المالية، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المالية و المحاسبية المنتجة والموزعة، كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية دورا كبيرا في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، إذ أن الإبلاغ عن المعلومات ذات الاهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها يحدث أثر ايجابي على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة دو دلالة احصائية بين حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الإفصاح و الشفافية) وجودة المعلومة المالية، حيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية والمالية .

الكلمات المفتاحية :حوكمة الشركات، جودة المعلومة المالية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الإفصاح و الشفافية.

summary:

This study aims to clarify the role of corporate governance in improving the quality of financial information. Corporate governance serves as a tool to provide high-quality information through integrated administrative and professional organization. This includes an active board of directors, an audit committee, and both internal and external auditing. These mechanisms ensure transparency in financial statement preparation, thereby enhancing the reliability of financial and accounting information produced and distributed. Accounting disclosure and transparency also play a significant role in adhering to corporate governance principles, as reporting critical information positively impacts financial markets and, consequently, company performance. The study found a statistically significant relationship between corporate governance (board of directors, internal audit, external audit, disclosure, and transparency) and the quality of financial information. The principles and procedures of governance significantly influence the development of the accounting profession, which, in turn, reflects the quality **of accounting and financial information Keywords**: Corporate governance, financial information quality, board of directors, audit committee, internal audit, external audit, disclosure, and transparency.

المقدمة

مقدمة

أظهرت تجارب العديد من دول وشركات العالم جراء الأزمات و الانهيارات المالية التي عصفت بها خاصة دول شرق أسيا و روسيا و الولايات المتحدة، أن الحكم الجيد يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو القوي في الاقتصاديات الوطنية و قطاع الشركات والمصارف المحلية، وجاءت ظاهرة الفضائح المالية كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية إيجاد معايير أفضل للممارسات و الإجراءات في الإدارة و التنظيم و المراقبة و الإشراف الفعال على الشركات لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية و الالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات .

قد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و أصبحت موضوع نقاش في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خلال العقود القليلة الماضية على أثر سلسلة من الأحداث المتكررة التي تسببت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى وحدوث أزمات مالية، فكانت ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث أو التقليل منها في أدنى المستويات، لذلك أصبحت الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وذلك من خلال مجموعة من الأليات.

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أتتولد الثقة في جودة و شفافية المعلومات المالية وهذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تضمن الموثوقية للمعلومات المالية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب.

وقد عقد أول ملتقى دولي بالجزائر سنة 2007 حول "الحكم الراشد للمؤسسات" (الحكم الراشد هو التسمية الرسمية المعتمدة في الجزائر لمفهوم الحوكمة)، والذي كان بداية لتبلور الأفكار المتعلقة بنظام الحوكمة في الجزائر تماشيا وخصائص المؤسسات الجزائرية.

الإشكالية الرئيسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع أكثر و إزالة الإبهام والغموض حول ما قدمته الحوكمة كنظام أو كقاعدة لتحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية وجب الإجابة عن الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن أن تساهم حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية؟**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية بشيء من الدقة والموضوعية استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات، وفيما تتمثل آلياتها؟
- ما المقصود بجودة المعلومات المالية؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة؟

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة؟
- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية في إجابات عينة الدراسة تعود للمتغيرات الديمغرافية ؟

الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

وانطلاقا من هذه الفرضية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد الافصاح و الشفافية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ في إجابات عينة الدراسة تعود للمتغيرات الديمغرافية

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية وشفافية المعلومة المالية المعروضة والحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة وكذا الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص أهم الاهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة في:

- عرض المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة المؤسسات؛
- التعرف على المعلومات المالية التي تعد من طرف المؤسسات، وكيف تخدم الأطراف ذوي المصالح وباقي الأطراف الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة وكيف تحقق جودة هذه المعلومات؛
- إبراز أهمية العلاقة بين كل من المعلومات المالية المقدمة من طرف الإدارة ونظام حوكمة المؤسسات؛
- تبيان العلاقة النظرية و التطبيقية بين حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في تناول الموضوع لتوافقه مع تخصصنا وتزايد أهميته في المؤسسات الاقتصادية؛
- المكانة التي أصبحت تتميز بها مثل هذه المواضيع، في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، والاختلاسات المالية وهو ما لفت الانتباه إلى إعادة النظر في الأطر الحالية، وبالتالي ضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات؛
- محاولة تقديم إضافة علمية للمكتبات الجامعية.

الدراسات السابقة:

قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها وأهم النتائج و التوصيات التي توصلت إليها ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

✓ رسالة ماجستير في العلوم التجارية للباحث زلاسي رياض بعنوان " إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية و كيفية الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية و أهمها فقدان الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية و المالية للشركة، وهذا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات و تطبيق مبادئها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين حوكمة المؤسسات و المعلومات المحاسبية و المالية ومستوى جودتها، حيث أن مبادئ و إجراءات الحوكمة تؤدي دور كبير في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية، وأن هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي و حوكمة الشركات، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ الشركات وفي نفس الوقت فان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تفعيل الافصاح المحاسبي و بالتالي تحقيق الشفافية، وقد أوصلت الدراسات على ضرورة ادخال حوكمة المؤسسات ضمن المناهج الدراسية للتعليم العالي في الجامعات الجزائرية لتكوين خريجين و إدراكهم بأهمية ضمان مساهمتهم الفاعلة في تطبيقه في المؤسسات الجزائرية مستقبلا.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها ركزت على حوكمة المؤسسات كأداة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية بينما في دراستنا اعتمدنا على حوكمة المؤسسات كأداة لرفع جودة المعلومات المالية.

✓ دراسة بلعيد ورد (2014): مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية و أهداف المراجعة الخارجية للحسابات، وكذا إيجاد حلقة الوصول ما بين العمل المحاسبي وعمل المراجعة فيما يخص بالتحديد التحقق من مدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية، ولفت الانتباه إلى الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية للحسابات كـأداة رقابية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ولخصت الدراسة إلى:

أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بدرجة معينة في القوائم المالية الصادرة عن إرادات المؤسسة تمثل وجهة نظر معديها ولا تلبي احتياجات مستخدميها، كما أن اعتماد المراجعة الخارجية تقوم على المعايير المتعارف عليها من شأنه توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة اننا اعتمدنا على دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية من أجل معرفة الدور الذي يلعبه المدقق الخارجي في رفع جودة المعلومات المالية بينما هذه الدراسة اعتمدت على دراسة عينة لمحافظي الحسابات.

✓ عمر علي عبد الصمد "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات" مذكرة ماجستير جامعة المدية ، الجزائر 2008.

توصل الباحث إلى أن حوكمة المؤسسات تمثل الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها و دراستها للمخاطر وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها

الدور الكبير الذي لعبه إصدار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على بيئة الأعمال والذي أنعكس على أداء المراجعة الداخلية، إلى الفحص و التقييم و التأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقييم الخدمات الاستثمارية بما يضيف قيمة المؤسسة والتي تطبق حوكمة الشركات.

هيكل الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول رئيسية تم تناولها كالآتي:

الفصل الأول: تناول الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمنت على الترتيب ماهية حوكمة الشركات، الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، تطبيق حوكمة الشركات.

الفصل الثاني: تناول المعلومات المالية وجودتها في ظل حوكمة الشركات، قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمنت على الترتيب أساسيات حول المعلومة المالية، جودة المعلومات المالية، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية.

الفصل الثالث: تناول حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة –دراسة تطبيقية-، قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمنت على الترتيب الإجراءات المنهجية للدراسة و الأساليب الإحصائية، الدراسة التحليلية للاستبيان، تحليل النتائج و اختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تمهيد:

يحتل موضوع مفهوم حوكمة الشركات في الوقت الراهن أهمية كبيرة على مستوى القطاعات في المجتمعين العالمي والمحلي، وذلك لما يحتويه هذا المفهوم من قيم عالية ومبادئ أخلاقية هامة تعمل بشكل أساسي على الحفاظ على سير الأعمال في الشركات والمؤسسات بالشكل الصحيح دون خطأ أو انحراف أو تحيل.

كما أن حوكمة الشركات تقوم بحماية أصحاب المال من التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال وعلى الأخص حملة الأسهم. حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية اللازمة لتحسين عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الادارة فيها. وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق الشركة لأهدافها، وبشكل جيد وللحفاظ على جميع الأطراف ولذلك حاولنا في هذا الفصل تناول ثلاثة مباحث رئيسية:

- ماهية حوكمة الشركات.
- الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات.
- تطبيق حوكمة الشركات.

1-1- ماهمية حوكمة الشركات

لاقى موضوع الحوكمة اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، فقد بدأ الاهتمام بوضع معايير ومحددات لهذا المفهوم في المجال المالي والمحاسبي، وباعتبار الشركات عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني وجب تنميتها والحفاظ عليها من الانهيار، وذلك من خلال ضمان مصالح وأهداف كل الأطراف المتعاملة فيها ومعها.

1-1-1- نشأة وتطور حوكمة الشركات

يطلق مصطلح حوكمة الشركات (CORPORATE GOVERNANCE) على مستوى الاقتصاد الجزئي أي الشركات والمؤسسات، إذ يعود لفظ الحوكمة الى كلمة اغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارتهم في قيادة السفينة وسط الأمواج و الأعاصير و العواصف، وما يمتلكه من قيم و أخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في دفاعه عنها ضد القراصنة والأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها الى ميناء الوصول، ثم عاد الى ميناء الإبحار من مهمته سالما ويطلق على القبطان المتحوكم جيدا (GOOD GOVERNER) (رياض، 2010).

كما نلاحظ أن نشأة مفهوم حوكمة الشركات في العصر الحديث قد تطور بعد ظهور نظرية الوكالة وتضمنه من تعارض في مصالح بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة وهذا ما أدى الى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظيم العلاقة بين الأطراف في الشركات . ففي عام 1976 قام كل من "Jensen" و "Meckling" بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الادارة. أما في عام 1985 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة باسم تريدوا والتي اصدرت تقريرها الأول عام 1987 الذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة الرقابة الداخلية وتقوية مهمة التدقيق الخارجي أمام مجلس ادارة الشركات (سليمان، 2006).

ومن أهم التطورات الحاصلة في مفهوم الحوكمة:(سليمان، 2006)

- في المملكة المتحدة كان لبورصة لندن دورا في تطوير حوكمة الشركات، من خلال اصدارها للجنة كادبوري سنة 1992، والتي تم تشكيلها لوضع اطار لحوكمة الشركات باسم (Praticcadbury best) من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية اعداد و مراجعة القوائم المالية.
- في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك و الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية تقرير يعرف ب (Blue Ribbon Report) والذي اهتم بفعالية دور لجان المراجعة بالمؤسسات، في الالزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- في سنة 2002 تم اصدار قانون باسم (Sar banes Oxley Act) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي و الاداري الذي يواجه العديد من المؤسسات، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء الغير التنفيذيين لمجلس ادارة الشركات.
- كما أن في أكتوبر 2008عقد مجلس الاتحاد الأوروبي اجتماعا عقب تصاعد الأزمة المالية العالمية الذي من خلاله قرر بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى الى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم و الاشراف.

1-1-2- مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

مر مصطلح حوكمة الشركات بالعديد من التطورات، منذ ظهور المعالم الأولى لهذا المصطلح، لقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات من قبل الباحثين والمنظمات الدولية، وفيما يلي، سنحاول الوقوف على مفهوم لحوكمة الشركات و إبراز أهميتها .

1-1-2-1- مفهوم حوكمة الشركات

تعدد مفهوم حوكمة الشركات بتعدد الباحثين والمفكرين وكذا المنظمات الدولية ويمكن ذكر مجموعة من التعاريف كما يلي :

- عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (جوهر، 2014).
- عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة و مساهميها والأطراف ذات العلاقة بها (نعيم،زرعاف، 2012).
- عرفتها لجنة (Cadbury) عام 1992 في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة كما يلي: هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب (حماد،2007).
- وفي تعريف أخر تعرف حوكمة الشركات على أنها واجبات ومسؤوليات مجالس ادارة الشركات في ادارة الشركات، وادارة العلاقات مع حملة الأسهم و مجموعات أصحاب المصالح. وهذا التعريف يعتبر من وجهة نظر الادارة (رياض، 2010).

1-1-2-2- أهمية حوكمة الشركات

يمكن ابراز أهمية حوكمة الشركات من خلال المزايا والمنافع التي تتميز بها نذكر منها (سليمان، 2006).

- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والاداري التي تواجهها الشركات والدول؛
- ✓ رفع مستويات الأداء للشركات وما ترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك الشركات؛
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشاريع الوطنية؛
- ✓ زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح اسواق جديدة لها الشفافية والدقة و الوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- ✓ توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة ان تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.

كما يمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية: (شحاته،واخرون،2007)

- ✓ تساعد في ضمان حقوق كافة المساهمين مثل: حق التصويت، حق المشاركة في القرارات خاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛
- ✓ الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛
- ✓ الإفصاح الكامل عن أداء الشركة و الوضع المالي والقرارات الجوهرية المستخدمة من قبل الإدارة العليا ويساعد المساهمين على تحديد الأخطار المترتبة عن الاستثمار في هذه الشركات.

1-1-3- خصائص و أهداف حوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب ابراز خصائص حوكمة الشركات، وكذا أهم الأهداف التي تهدف اليها حوكمة الشركات .

1-1-3-1- خصائص حوكمة الشركات

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، نستنتج أن هذا المفهوم، يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة في الشركة، وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم، وهي كالآتي:

- **الانضباط:** اتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح، وذلك من خلال ايصال بيانات واضحة للجمهور، وتوجه الادارة نحو تحقيق سعر عادل للسهم والتقرير السليم لحقوق الملكية، استخدام الديون في مشروعات هادفة واقرار نتيجة حوكمة الشركات في التقرير السنوي (نور الدين، 2012).

- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، حيث أن الإفصاح عن الأحداث عن الأهداف المالية بدقة، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الادارة العليا والإفصاح العادل عن النتائج السنوية يعطي صورة واضحة وحقيقية للأحداث الاقتصادية، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وتتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح (نور الدين، 2012).

- **الاستقلالية:** ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلي الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس مجلس الإدارة منسقين الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات و المكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين، بمعنى إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة (خليل، العشماوي، 2008).

- **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الادارة، حيث تتطلب المساءلة وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤوليات من حيث النوعية والكفاءة، وذلك من خلال وضع آليات لمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة في حالة تجاوز مسؤولياتهم و سلطاتهم (الرشدي، 2007).

- **العدالة:** احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة وذلك من خلال:(سليمان، 2008)

✓ المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين الأغلبية؛
✓ تمتع حملة الأسهم بحق دعوة الاحتجاجات العامة؛
✓ المكافأة العادلة لأعضاء مجلس الادارة وتسهيل طرق أداء الأصوات؛
✓ إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم والمشاركة في تعيين المديرين وفي اتخاذ القرارات.

- **المسؤولية:** يجب احترام مختلف أصحاب المصلحة، ويتحقق ذلك من خلال: (الخليل، العشماوي، 2008).

✓ قيام مجلس الادارة بدور تنفيذي وإشرافي؛
✓ وجود أعضاء لمجلس الادارة مستقلين باستثناء موظفي الاجتماعات الدورية الكاملة لمجلس الادارة؛
✓ وجود لجنة تقارير للمراجعين الداخليين تقوم بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

- **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن ان تتحقق المسؤولية الاجتماعية من خلال: (خليل،العشماوي، 2008)
  - ✓ وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي؛
  - ✓ وجود سياسة توظيف عادلة و واضحة؛
  - ✓ وجود سياسة واضحة لمسؤولية البيئة.

ويمكن توضيح هذه الخصائص في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1 : يوضح خصائص حوكمة الشركات

المصدر: (حماد، 2007)

1-1-3-2- أهداف حوكمة الشركات

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي و القدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام ، ومن فان تطبيق قواعد وضوابط حوكمة الشركات يمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:(طلحة، 2012).

- ✓ مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتهم ؛
- ✓ حماية حملة الوثائق و المستندات ذات الصلة بفعالية الشركات؛
- ✓ حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
- ✓ تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح و المتعاملين مع الشركات؛
- ✓ تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات؛
- ✓ تعظيم ارباح الوحدة الاقتصادية، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- ✓ تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات؛
- ✓ محاربة الفساد بكل صوره سواء كان الفساد ماليا أو محاسبيا أو اداريا، وهذا يحقق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي و الدولي،

- ✓ العمل على ضمان تدقيق الاداء المالي بتكوين هياكل ادارية تمكن من محاسبة الادارة أمام المساهمين، وكذلك تكوين لجنة تدقيق من غير أعضاء مجلس الادارة للتنفيذيين تكون لها مهام عديدة ورقابة مستقلة عن التنفيذ؛
- ✓ الالتزام بأحكام القوانين و التشريعات النافذة.

1-1-4- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة وأصحاب الملكيات العالية في الأسهم، وتتمثل هذه الأطراف في: (لطفي، 2010).

- **المساهمين**: وهم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ومناسبين لحماية حقوقهم الذين يقومون بحسابات للأرباح والتكاليف، ليس فقط في الحاضر ولكن ايضا لما سوف يجنيه أو يتحمله في المستقبل وهي حسابات ضرورية وجميعها تؤكدها الحوكمة .
- **مجلس الإدارة**: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الادارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل اليهم سلطة الإدارة لأعمال الشركة بالإضافة الى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة**: وهي المسؤولة عن الدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير بالأداء الى مجلس الإدارة وتعتبر ادارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة الى مسؤوليتها اتجاه الافصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- **أصحاب المصالح**: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

ويمكن تلخيص هذه الأطراف في الشكل التالي :

الشكل رقم 1-2: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

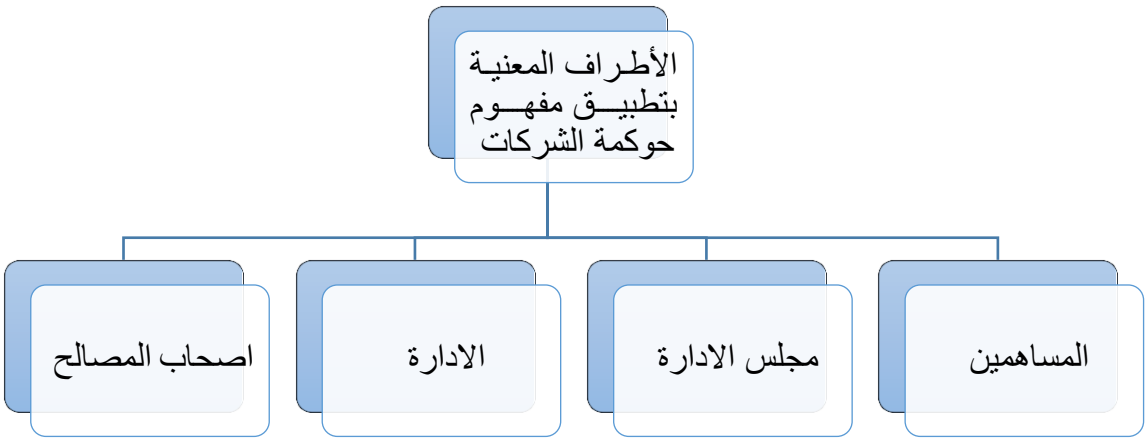

المصدر: (سليمان ، 2008)

1-2- الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات

1-2-1- مبادئ حوكمة الشركات

يتم تطبيق الحوكمة وفق ستة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في سنة 1999، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، حازت على اهتمام عدة هيئات عالمية مثل: بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسوية الدولي، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- **وجود إطار فعال للحوكمة:**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصبغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاستشرافية والتنظيمية (يوسف، 2007).

- **حفظ (حماية) حقوق جميع المساهمين:**

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة (يوسف، 2007).

- **المعاملة المتكافئة (المتساوية) بين جميع المساهمين:**

وتعني المساواة بين حملة الاسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الإتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين (البشماوي، 2008).

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات:**

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، مثل الدائنون، الموردون، العملاء، العاملين بالشركة وكافة الجهات الحوكمية وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب وحفظهم من أخطار مجلس الإدارة من أي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب عن هذا النحو الأخطار أي مماس بحقوق تلك الاطراف اتجاه الشركة(علي، شحاتة، 2007).

وبصفة عامة هناك من الإرشادات التي يجب الالتزام بها عند تطبيق هذا المبدأ: (ماهر، 2007)

- ✓ أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، وإتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب على انتهاك حقوقهم؛
- ✓ يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
- ✓ توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب؛
- ✓ السماح لأصحاب المصالح بما فيهم من العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية و المنافية لأخلاقيات المهنة.

- **الإفصاح و الشفافية:**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح عن المعلومات الهامة وفي الوقت المناسب وبطريقة عادلة، والمتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وعن النسبة العظمى لملكية الأسهم، كذلك الإفصاح عن دور مراقب الحسابات وكل العناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة (يوسف وأخرون، 2007).

- **مسؤولية مجالس الإدارة:**

وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة: (يوسف وأخرون، 2007)

- ✓ هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية و كيفية اختيار أعضاءه و مهامه ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية؛
- ✓ إلزام الشركات بتعيين أعضاء مجالس إدارة مستقلين أو غير تنفيذيين في مجلس الإدارة؛
- ✓ إلزام الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛
- ✓ إلزام الشركات بالإفصاح عن هياكل الملكية والمساهمين الرئيسيين وتقرير مجلس الإدارة؛

إن الالتزام بكل هذه المبادئ في إدارة الشركات سيؤدي حتما لتطوير الأداء وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد بما يضمن زيادة ثقة المستثمرين وباقي المتعاملين الاقتصاديين بالشركة.

1-2-2- محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات الأساسية التي تتضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وتنقسم هذه المحددات إلى مجموعتين هما:

- **محددات خارجية:** هذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات وقد تختلف من دولة إلى أخرى، وهي عبارة عن: (سليمان، 2006)
- ✓ وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

- ✓ كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق أحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛
- ✓ دور المؤسسات الغير حكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة؛
- ✓ القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

- **محددات داخلية:** تتمثل هذه المحددات في: (حداد، 2008)

- ✓ القواعد والتعليمات و الأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛
- ✓ توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين من أجل تحقيق التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- ✓ الحوكمة تؤذي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛
- ✓ زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
- ✓ العمل على ضمان حقوق الأقلية و صغار المستثمرين؛
- ✓ العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية؛
- ✓ خلق فرص العمل.

ويمكن تلخيص محددات حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم3.1: يوضح المحددات الأساسية لحوكمة الشركات

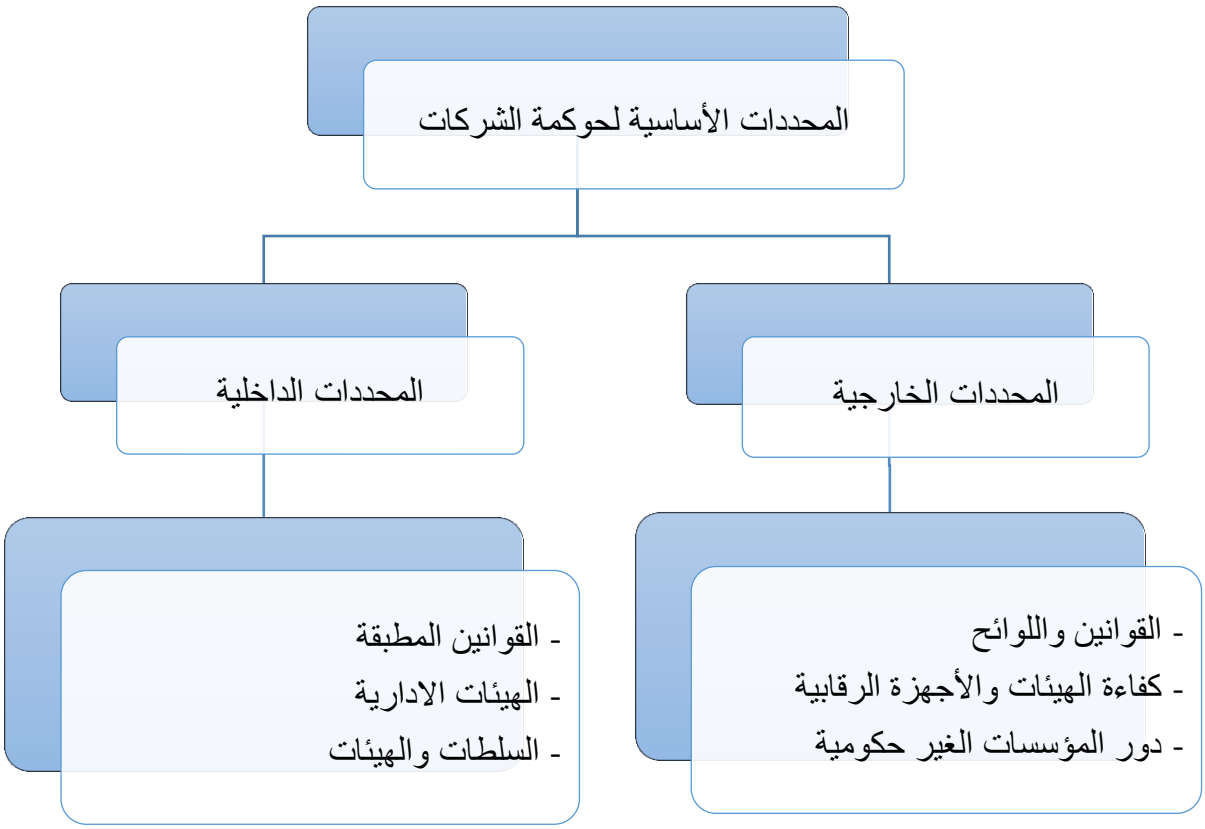

المصدر: (سليمان ، 2006)

1-2-3- آليات حوكمة الشركات

آليات حوكمة الشركات هي مختلف الأطر القانونية و التنظيمية وغير ذلك من الوسائل التي تسمح بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات على أرض الواقع بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتم فيها تطبيق ممارسات هذه الأخيرة، ومن أهم الأليات نذكر:

- **آلية مجلس الإدارة:** يكون مجلس الإدارة مسؤولا بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة والقيادة والتوجيه لشؤون الشركة، ويكون لرئيس مجلس الإدارة دور محوري في خلق ظروف مناسبة للأعضاء وضمان فعالية أعمال المجلس.

حيث يعترف تقرير Cadbury بأهمية رئيس مجلس الإدارة كما يلي: (حماد، 2005)

< أن دور رئيس مجلس الإدارة في تأمين حوكمة الشركات دور حاسم، فهو مسؤول عن إيجابية عمل المجلس وعن التوازن في عضويته بما يخضع لموافقة المجلس و المساهمين، ولضمان أن كل الموضوعات ذات العلاقة مدرجة على جدول الأعمال وكذا ضمان أن جميع الأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين – على حد سواء- يتمكنون من القيام بكامل أدوارهم >.

وقد أعد معهد المديرين معايير لدور رئيس مجلس الإدارة:

- ✓ العمل كقائد للشركة؛
- ✓ رئاسة المجلس والاجتماعات العامة و اجتماعات المجلس؛

✓ أن يقوم بدور القائد في تحديد وتكوين هيكل المجلس.

- **آلية المراجعة الداخلية:** تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الأدوات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات (جمعة، 2008)، حيث ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية، كما أن اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداة العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياستها وتوجيهاتها أدى كل ذلك إلى ظهور الحاجة إلى وجود مراجع داخلي(مدقق داخلي) يقوم بتقسيم الأنشطة الداخلية في الوحدة و فحص الأداء المحاسبي فيها ويطلق على هذا المحاسب المراجع الداخلي.
ويمثل المراجع الداخلي عين الإدارة داخل الشركة، حيث يقوم بفحص وتحقيق أداء العاملين فيها إلى جانب تقييم كفاءة وفاعلية هذا الأداء (السيد، 2008).

- **آلية لجنة المراجعة:** تعتبر لجنة المراجعة احد لجان مجلس الإدارة التي تساهم بدور إشرافي مهم من خلال ما تقوم به من مهام، وما يفوض إليها من صلاحيات، في ضوء دور مجلس الإدارة نفسه و محدداته كأحد أليات حوكمة الشركات إذ أكدت التقارير و اللوائح الصادرة حول حوكمة الشركات وتعزيزها على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة وطبيعة هذا الدور والوظائف التي تقوم بها اللجنة حتى تكون ألية فعالة للحوكمة، فتتمثل مهامها في مراقبة ممارسات الالتزام المحاسبي وإدارة المخاطر في الشركة، وأنها مسؤولة عن ضمان السلامة المالية للشركة، كذلك أن لجنة المراجعة تعتبر مسؤولة عن ضمان جودة وسلامة القوائم المالية للشركة، وكذلك كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية لها(هشام، 2016).

- **آلية المراجعة الخارجية:** نظرا إلى وضعية المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة و الضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة به من تلبية حاجات تلك الأطراف(حلمي، 2000).
حيث تعرف المراجعة الخارجية بأنها: " عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات و المستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصا انتقائيا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة(عبد الله،2001).

- **آلية التشريعات و القوانين:** تعتبر النظم القانونية والتشريعات المطبقة لحماية حقوق المستثمرين آلية جيدة لحوكمة الشركات، وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي تهدف على حماية أموال المستثمرين، من استغلال الإدارة لهذه الأموال أو استغلال كبار المساهمين لأموال الأقلية منه بشكل غير سليم، فهذه التشريعات حل فعال لمشكلة الوكالة، إذ أن توافر هذه الحماية القانونية تؤثر على التمويل اللازم(علام،2009).
- **آلية مناقشة سوق المنتجات أو سوق العمل الإداري:** إن ألية السوق تتمثل في ثلاثة عناصر وهي رقابة عن طريق السوق الموجه، عن طريق السوق المالي و سوق الخدمات و السلع، وتعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ذلك لأن الشركات إذا لم تعمل بها بالشكل الصحيح فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة وبالتالي تتعرض للإفلاس(هشام، 2016).

1-3- تطبيق حوكمة الشركات

من أجل التطبيق السليم والفعال لحوكمة الشركات لابد من توفير ركائزها، كما أن تنفيذ برنامج حوكمة الشركات يمر بمراحل تدريجية تتصاعد قوتها وفقا لدرجة استيعاب المجتمع لها.

1-3-1- ركائز حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز هي: (السجاعي، 2007)

- **السلوك الاخلاقي:** بمعنى ضمان الالتزام السلوكي من خلال:

✓ الالتزام بالأخلاقيات الحميدة،
✓ الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد،
✓ التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة،
✓ الشفافية عند تقديم المعلومات،
✓ القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

- **الرقابة والمساءلة:** يقصد هنا تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح الشركة و هم:

✓ أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنك المركزي؛
✓ أطراف رقابية مباشرة مثل المساهمون، مجلس الادارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون.

- **ادارة المخاطر:** ويتم ذلك من خلال:

✓ وضع نظام لإدارة المخاطر؛
✓ الافصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 4.1: يوضح ركائز حوكمة الشركات

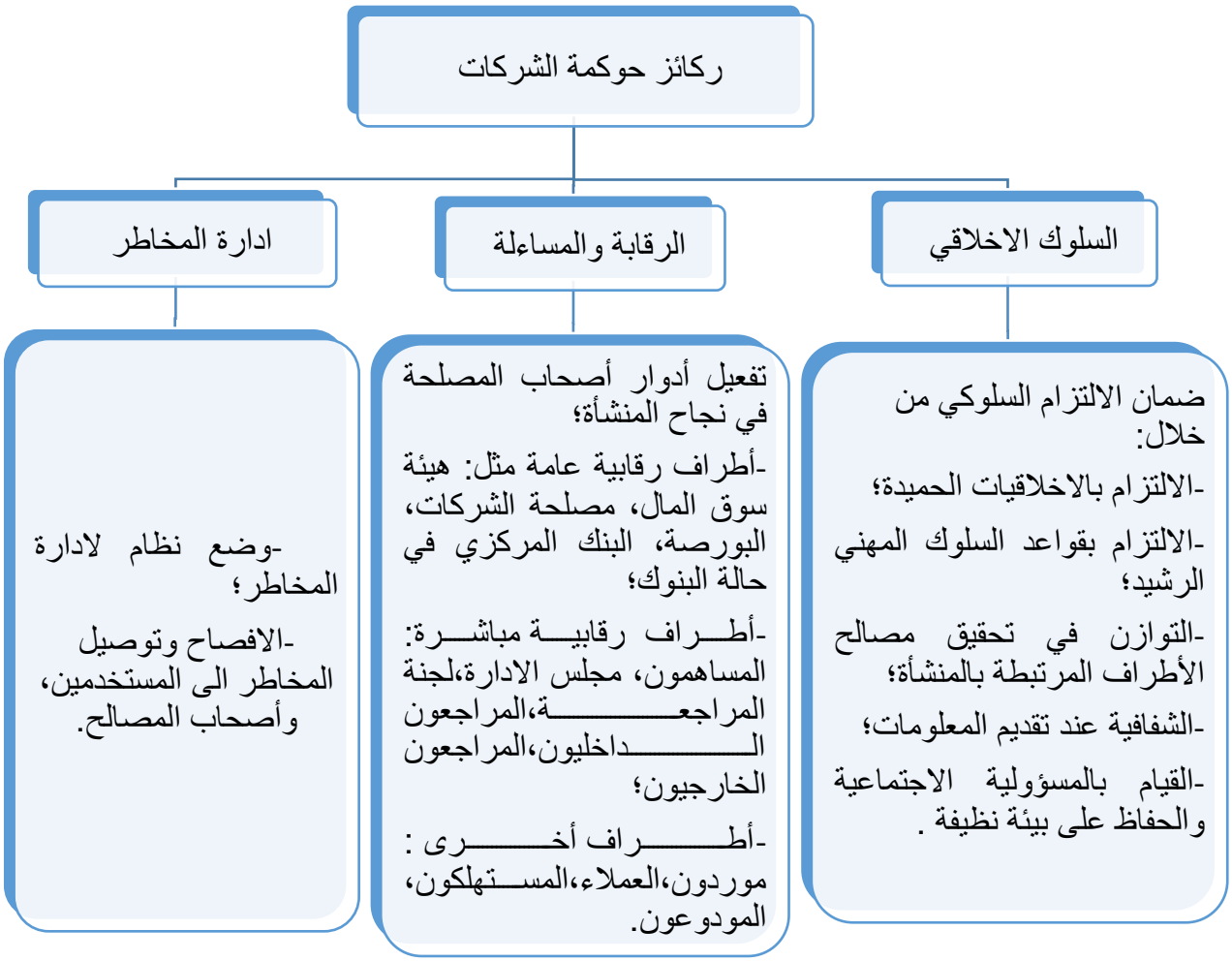

المصدر: (حماد،2005)

1-3-2- مراحل التطبيق الناجح لحوكمة الشركات

إن برامج تنفيذ حوكمة الشركات يتعين أيضا أن يمر بمراحل تدريجية تتصاعد قوتها وفقا لدرجة استيعاب المجتمع لها، ووفقا لمدى توفير البنية الأساسية الخاصة بالحوكمة ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل فيما يلي: (الخيضري، 2005)

- **المرحلة الأولى: التعريف بالحوكمة وتكوين رأي عام مؤيد لها**

وهي أهم وأخطر المراحل على الاطلاق، حيث يتم في هذه المرحلة توضيح معالم و جوانب الحوكمة وتحديد الأبعاد والمفاهيم الخاصة بها كما يتم توضيح مناهجها وأدواتها ووسائلها، وفي هذه المرحلة يتم فيها التفرقة بين الحوكمة كثقافة وكسلوك والتزام وبين الحوكمة كأساس للمعاملات النزيهة ومن ثم التقليل من مقاومة ومعارضة الأفراد لها كما يتم تكوين رأي عام اتجاهها، ورأي يؤيد جهودها من أجل تحقيق الإصلاح.

- **المرحلة الثانية: بناء البنية الأساسية للحوكمة**

تحتاج الحوكمة الى بنية أساسية قوية قادرة على استيعاب حركتها وقادرة على التفاعل مع متغيراتها ومستجداتها، حيث يمكن تقسيم هذه البنية الى:

- ✓ بنية أساسية فوقية للحوكمة وتشمل الكيان المؤسسي التنظيمي وجهات الإشراف على تطبيق الحوكمة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المشروع.
- ✓ بنية أساسية تحتية للحوكمة وتشمل الأساس القاعدي الأخلاقي والقيمي والمرجعيات الأخلاقية التي يتم الاستناد بها.

وكلا النوعين من البنية يعملان على ايجاد قواعد وظيفية للحوكمة يتم من خلالها تحديد كل من الضوابط القانونية والتشريعية و الإجرائية الخاصة بها وتحديد الجهات المسؤولة عن الحوكمة في كافة مستوياتها وتوصيف وظائفها بشكل واضح حتى تقوم كل منها بوظيفتها.

- **المرحلة الثالثة: وضع برنامج زمني وتحديد توقيتاته القياسية**

حيث يحتاج تطبيق الحوكمة الى برنامج محدد المهام ومحدد الواجبات، حتى يمكن متابعة مدى التقدم في تنفيذ الحوكمة، وفي الوقت ذاته تحديد نوع العقبات التي تحول دون التطبيق الكامل لأحكامها ومن ثم معالجة كل منها، وبما يؤدي الى تحسين تنفيذ الحوكمة بل والى ايجاد النموذج الأمثل لها والذي يضمن حسن احترام تقدير واتباع الأطراف المختلفة للحوكمة مما يؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة.

- **المرحلة الرابعة: تنفيذ وتطبيق الحوكمة**

هي المرحلة التي تبدأ فيها الاختبارات الحقيقية وقياس مدى استعداد ورغبة كافة الاطراف في تطبيق الحوكمة التي تتمتع بحريات تمارس وبالمقابل نجد لها قيود حاكمة وضوابط متحكمة خاصة فيما يتصل بالمحتوى القيمي والأخلاقي في الحوكمة، حيث يتطلب التنفيذ ما يلي:

- ✓ تحقيق وتنفيذ المعايير المهنية والأخلاقية لمجتمع الأعمال؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية السلطات في الشركات والمشروعات؛
- ✓ تتويج الجهد بصنع المكانة وإيجاد الانطباع وصناعة الأثر الجيد المولد بصورة ذهنية إيجابية.

- **المرحلة الخامسة: متابعة وتطوير الحوكمة**

وهي أيضا من أهم المراحل، بل أنها تضمن و تؤكد حسن تنفيذ جميع المراحل السابقة حيث تعد الرقابة والمتابعة الوسيلة والأداة الرئيسية التي تستخدمها جميع الشركات و المؤسسات والمنظمات من أجل حسن تنفيذ الحوكمة، وهي رقابة ذات طبيعة اشتقاقية تكاملية لها وظيفتان رئيسيتان وهما:

- **الوظيفة الأولى:** وظيفة علاجية لمعالجة أي خطأ أو قصور يحدث؛

- **الوظيفة الثانية:** وظيفة وقائية ابتكارية قائمة على ابتكار الأدوات و الوسائل التي تزيد من فاعلية الحوكمة ويمنع حدوث أي ضرر وتوفر الحماية و الوقاية للشركات.

1-3-3- تجارب بعض دول العالم في تطبيق حوكمة الشركات

هناك العديد من التجارب الدولية من أنحاء العالم، اهتمت بحوكمة الشركات لما تحتويه من أهمية لجميع الأطراف حسب طبيعة كل بلد، ونظرا لذلك قامت العديد من دول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات، إذ سنعرض بعض هذه التجارب في هذا المطلب.

1-3-3-1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

لقد ادى تطور وكفاءة سوق المال الأمريكي ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على المراقبة و الإشراف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به إضافة للتطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حيث ظهر مفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشاة العامة (cal PERS) بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين (فريد، الجارحي، 2010).

وفي سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعادة القوائم المالية (National Commission On Fraudulent Financial Reporting) بإصدار تقريرها المسمى(treadway commission)،والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات، وفي سنة 1999 أصدر كل من بورصة نيويورك(New york Exchange) و بورصة ناسداك(National Association of securities Dealers) تقريرهما المعروف باسم الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية(Blue Ribbon Report) والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات حيث يضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة، كما تمت الإشارة إلى تحديد مسؤوليات لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية(سليمان، 1999).

1-3-3-2- تجربة المملكة المتحدة الامريكية (بريطانيا)

نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات ببريطانيا في بداية التسعينات وذلك بسبب الانهيارات المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء بعض المعلومات والبيانات المالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت بكثرة، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية، وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى سنة 1991م بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وكانت هذه البداية أول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراءات حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات وقد أسفر هذا عن صدور تقرير كادبوري(CADBURY)، والذي يعتبر حتى الأن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة والعالم ككل، ويظم هذا القرير 19 بندا وهي عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لحوكمة الشركات(حماد، 2007).

1-3-3-3- تجربة فرنسا

توجد عوامل عديدة جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة وادارة الشركات في فرنسا ومن أبرز تلك العوامل هي زيادة وجود المساهمين الأجانب وظهور مفهوم صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وتولى ذلك أهم منظمتين لأصحاب المال في فرنسا هما المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمعية الفرنسية للمنشآت الخاصة واللذان قاما بإنشاء لجنة قواعد ادارة الشركات التي كانت رئيس الجمعية العمومية، والتي أصدرت قرار فينو في عام 1995، وقد جذب التقرير(Vienot) برئاسة فينو الكثير من الاهتمام، الا أن التقرير لم يقترح ادخال تغيرات جوهرية على الممارسات الحالية، ولذلك

تأخر تنفيد ما توصل إليه من توصيات وأيضا لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بكل تلك التوصيات، ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات منها: (سليمان، 1999)

- يجب على كل مجلس أن يضمن عددا لا يقل عن عضوين من الأعضاء مستقلين غير التنفيذيين؛
- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا مناسبا من أسهم شركتهم؛
- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريحات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس ادارة الشركة؛
- يجب أن يكون لكل مجلس لجان مراجعة ومكافئات وتشريحات، وكذلك يجب أن يشير كل مجلس الى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا وأيضا يجب أن تتكون كل لجنة من ثلاثة مديرين على الأقل، ويجب أن يكون أحدهم مستقلا؛
- يجب على الشركات أن تتجنب احتواء مجالسها على عدد كبير من الأعضاء الذين يخدمون أكثر من خمس شركات؛
- على المجالس المشاركة في القرارات ذات الأهمية الاستراتيجية للشركة، وعلى الشركات أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لصنع القرارات؛

ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرار السيناتور (ماريني) قام بالتحقيق في قواعد وإدارة المؤسسات، وترتب عن ذلك صدور تقرير (ماريني) في يوليو 1996 الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في احداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي ترتبط بشؤون حوكمة وإدارة الشركات، كما يلي:

- يجب أن يكون للمؤسسات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي؛
- يجب السماح لمجلس الإدارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة؛
- يجب على المؤسسات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكيها؛
- يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا من 15 يوم.

1-3-3-4- تجربة الجزائر

تعتبر حوكمة الشركات في الجزائر من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الدولة الجزائرية في الوضع الراهن، ويرجع ذلك إلى حاجة مؤسساتنا لدعم القرارات التنافسية المحلية للظفر بسوق مفتوح ومتطور، ومن هنا سعت حوكمة الجزائر إلى تشجيع الخوصصة والسماح بقدر أكبر من الحرية للقطاع الخاص بالإضافة إلى الاهتمام بأليات أداء الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر في مطلع 2010 إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وذلك بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 ه الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتظمن النظام المحاسبي والمالي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، ويسعى هذا النظام إلى إنتاج معلومات ذات مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية والحد من المخاطر و الأخطاء وتسهيل عملية مراجعة الحسابات(يرقى،عبد الصمد، 2010).
وقد قامت جمعيات واتحاديات الأعمال الجزائرية بمبادرة اكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيامه بهذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 أعلنته كل من جمعية كير(CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية.

وتبنى هذا المشروع كل من مؤسسة "الفكرة والعمل" حول المشاريع الخاصة ومعهد "رؤساء المؤسسات" والجمعية الجزائرية لمنتجي المشروبات(AAPB)، كما يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية جزئيا أو كليا وسيلة عملية بسيطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة، قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، ويقوم الحكم الراشد للمؤسسة على اربع مبادئ أساسية وفق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر لحوكمة الشركات وزيادة الوعي وإتباع دليل الجزائر الخاص بها (ميثاق الحكم الراشد، 2009).

1-3-3-5 - تجربة مصر

لقد حظيت حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية باهتمام الباحثين و الأكاديميين و الممارسين لمنظمات مهنية مصرية وكذلك دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز المشروعات الدولية الخاصة.

ففي عام 2001 قامت الجمعية المصرية للإدارة المالية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية وبرعاية البنك الدولي ووزارة التجارة الخارجية بتنظيم مؤتمر بعنوان "مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات"، وقد صدر عن هذا المؤتمر توصيات أهمها: (يوسف، 2007)

- ✓ تأسيس معهد إقليمي للمدرين في مصر بهدف التدريب على نشر الوعي حول مبادئ حوكمة الشركات؛
- ✓ وضع هيكل تنظيمي لمعهد أو مركز للحوكمة في مصر على أن تنظم الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة و الإسكندرية لهذا الإطار الهيكلي الجيد.

وفي سنة 2001 أيضا قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراء دراسة حول مدى التزام جمهورية مصر العربية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999.

كما قامت هيئة سوق المال في مصر بإنشاء إدارة لحوكمة الشركات لمتابعة تنفيذ توصيات البنك الدولي الخاصة بمبادئ حوكمة الشركات.

وفي سنة 2003 تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة الشركات في مصر، ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقا للمعايير الدولية.

وفي عام 2004 قام مركز المشروعات الدولية وبالتعاون مع الهيئات المحلية في كل من مصر، الأردن المغرب بالإضافة إلى المنتدى العالمي لحوكمة الشركات بإصدار تقرير بعنوان "حوكمة الشركات في مصر، المغرب، لبنان والأردن"، وقد تم علاج حالة كل دولة بمنهج مختلف وبعمق محدد وفقا لدرجة تقدم القطاع المالي في كل دولة.

وفي أكتوبر2005 قامت إدارة حوكمة الشركات التابعة لهيئة سوق المال في مصر بإصدار دليل قواعد معايير حوكمة الشركات والتعاون مع مركز المديرين التابعة لوزارة الاستثمار المصرية.

وفي نوفمبر2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في اكتوبر 2005، والعمل على ادخالها حيز التنفيذ اعتبارا من اول يناير2007(يوسف،2007).

خلاصة الفصل:

ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات التي لها وزن في الاقتصاد العالمي حيث ساهمت هذه الظروف و العوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهداف المصالح خاصة المساهمين، كما بدلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ التي تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمالها.

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على النحو السليم لا يعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا ضيقا حرفيا وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة و مديريها والمتعاملين مهما، لذلك فكلما اتسع نطاق استخدامها كانت المصلحة أكبر للمجتمع .

الفصل الثاني
المعلومات المالية وجودتها في ضل حوكمة الشركات

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة، صحيحة ودقيقة زفي الوقت المناسب تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات. ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير و القوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية والفعلية.

إن المعلومات المالية هي الوسيلة التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي ويهدف نظام المعلومات المحاسبي بالدرجة الأولى إلى توصيل تلك المعلومات بشكل مناسب للمستخدمين وفي الوقت المناسب. إن صحة المعلومات المالية ودقتها تتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات أكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

ويقصد بجودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية وتكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمستخدمين، كما أن حوكمة الشركات تسعى إلى تحسين جودة المعلومات المالية.

و للتعرف أكثر على المعلومات المالية ودور حوكمة الشركات في رفع جودة المعلومات المالية فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- أساسيات حول المعلومات المالية؛
- جودة المعلومات المالية؛
- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية.

2-1- أساسيات حول المعلومات المالية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي وعاء المعلومات المالية والبيانات وهو أداة للمعالجة والتشغيل التي تدخل في إطار نشاط المؤسسة ويلعب دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد إدارة المؤسسة بالمعلومات الضرورية لتسيير شؤونها للاتخاذ القرارات. حيث أن المعلومات المالية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة للمستخدمين و الأكثر صلاحية في القوائم والتقارير المالية في المؤسسة.

2-1-1- نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المالية

من أجل وضع مفهوم واضح ودقيق لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي علينا في البداية التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المصطلح المعرفي: النظام، والمعلومات المحاسبية.

2-1-1-1- مفهوم النظام

هناك عدة تعريفات للنظام نذكر منها:

- يعرف النظام على أنه "مجموعة من العناصر و الاجراءات التي تعمل مع بعضها البعض ضمن علاقات محددة أو آليات عمل معينة من أجل تحقيق هدف محدد"(الدلاهمة، 2007).
- كما يعرف النظام على أنه "مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة، والمتفاعلة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات، من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف محدد"(قاسم، 2009).
- كما يمكن تعريف النظام على أنه "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...الخ) التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف العامة في ضل الظروف او القيود البيئية المحيطة"(علي حسين، 2003).

2-1-1-2- مفهوم نظام المعلومات

لقد تميز نظام المعلومات بمجموعة من التعاريف وذلك باختلاف الخلفيات العلمية لمقدميها، وتتمثل تعريفاته فيما يلي:

- يعرف نظام المعلومات بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والألية) لتحويل المدخلات(البيانات) إلى مخرجات (المعلومات)لتحقيق أهداف المؤسسة"(الدهراوي، 2009).
- كما يمكن تعريفه على أنه "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم"(البكري، 2004).
- كذلك يمكن تعريفه على أنه "تجميع تنظيمي وفني متكامل يعمل بتفاعل داخل هذا النظام لكي يلبي احتياجات المؤسسة من المعلومات وأداء العمليات المختلفة"(بدر، 2012).

2-1-1-3- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

- يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية و الخارجية"(العربيد، وأخرون، 2007).
- كما يعرف بأنه "نظام يهتم بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد ومبادئ دقيقة ويهدف إلى معرفة النتائج بالتسلسل التدريجي، ومعرفة ما عليها من ديون و مالها من حقوق حسب

المستندات والوثائق الرسمية كدليل لإثبات التسجيلات المختلفة وبالتالي الخروج بقوائم مالية وتقارير ومعلومات تعبر عن واقع وضع المؤسسة المالي وتساعد جميع الأطراف على اتخاذ القرارات(الحسبان، 2013).

2-1-2- أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبي

في هذا المطلب سنتناول اهم أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبي

2-1-2-1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن النظام المحاسبي بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية: (عطية، 2000)

- ✓ ربط الأهداف الرئيسية والفرعية للمؤسسة بوسائل و أدوات تحقيقها والتي تتمثل في التقارير المالية الدورية و الموازنات التقديرية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة؛
- ✓ عرض وتحليل نتائج أعمال المؤسسة لكي يتمكن القائمون على إدارتها من تقييم أداء الأنشطة المختلفة بها؛

وبناء على ذلك فان نظام المعلومات المحاسبي بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات متمثلة في التقارير، وحتى تتحقق فعالية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط كذلك بالأهداف التالية: (عطية، 2000)

- ✓ إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة؛
- ✓ تقديم التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة؛
- ✓ تقديم التقارير في الوقت المناسب؛
- ✓ تحقيق شروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة ورفع كفاءة أدائها؛
- ✓ تحقيق التناسب بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف الطويلة؛
- ✓ توفير الدقة في الإعداد والنتائج في بياناته وتقاريره.

2-1-2-2- وظائف نظلم المعلومات المحاسبي

تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:(الدهراوي ، 2002)

- **تجميع البيانات:** تشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات الكمية بطبيعتها، فيجب تحويلها إلى بيانات كمية ثم يتم جذب البيانات لمنظام ويتم تسجيلها عن طريق ما يسمى بمستندات المصدر ويحتاج الأمر إلى المصادقة على البيانات للتأكد من صحتها ودقتها ثم تبويبها في مجموعات وتصنيفيها إلى أقسام رئيسية.
- **تشغيل البيانات:** لتحويل البيانات إلى معلومات فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية وفي بعض الأحيان يتم نسخ وتصوير البيانات في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى.
- **إدارة البيانات:** وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاثة خطوات تخزين، تحديث، استدعاء.

- **التخزين:** يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقديم البيانات المخزونة وتعكس حالة المؤسسة ويتم التخزين إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة انتظار المزيد من التشغيل لهذه البيانات.
- **التحديث:** يتمثل في تعديل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة للموضع الحالي للمؤسسة.

- **أما استدعاء البيانات:** فتعني استرجاع البيانات المخزونة لإجراء المزيد مع عمليات التشغيل عليها أو تحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبي.
- **رقابة وحماية البيانات:** قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل و... وهكذا، ولذلك فإن أحد هذه الوظائف الهامة لنظم المعلومات المحاسبية هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات، وبالتالي من دقة المعلومات وهناك خطوات رقابة ومقاييس أمان مثل التفويض.
- **انتاج المعلومات:** الوظيفة النهائية هي وضع المعلومات في يد المستخدمين وذلك يتطلب عدة خطوات لإنتاج التقرير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزنة أو كلاهما.

2-1-3- القوائم المالية كوعاء للمعلومة المالية

تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي في مجموعة من القوائم المالية الأساسية على شكل جداول وبيانات مترابطة ومتكاملة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. حيث تقدم القوائم المالية معلومات وصورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، هذه المعلومات تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة(حنيفة وأخرون، 2013).

2-1-3-1- تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية علة أنها "الوسيلة الأساسية لإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في ءتخاذ القرارات المالية"(طرطار، منصر، 2015).

كم يمكن تعريفها على أنها "عبارة عن النتائج التي يتم التوصل إليها من النظام المحاسبي وتمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة والتي تشمل على المالكين واللدائنين والمستثمرين والهيئات الحكومية كدائرة الضرائب ودائرة مراقبة الشركات وكذلك المؤسسات المالية المقرضة وغيرهم"(الصفار،2009).

2-1-3-2- مستخدمو القوائم المالية

تتسع فئات مستخدمي القوائم المالية لتشمل جميع من لهم مصلحة بالمؤسسة وأهم هذه الفئات ما يلي:(أبو نصار، حميدات، 2008)

- **المستثمرين الحاليين و المحتملين:** أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في الآتي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى؛

بالإضافة إلى:(أحمد لطفي، 2007)

- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل؛
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛
- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم .
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها؛
- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة؛
- **الجمهور:** تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردون المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

2-1-4- ماهية المعلومات المالية

إن المعلومات المالية كباقي المعلومات تعتبر موردا اقتصاديا هاما في مجال صنع القرارات الاقتصادية، لها أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدميها فهي تساعدهم على اتخاذ قرارات مناسبة. وفي ما يلي، سنحاول التعرف على مفهوم المعلومة المالية و

2-1-3-1- مفهوم المعلومة المالية

هناك عدة تعاريف للمعلومة المالية نذكر منها:

- تعرف المعلومة المالية على انها إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الألية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات المالية و الرقابة على الموارد المالية للمؤسسة(طه، مجهول سنة نشر).
- كذلك تعرف على أنها المعلومات الكمية و الغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا(عطا الله، 2009).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف مبسط للمعلومة المالية على أنها "معلومات منسقة ومنظمة في شكل قوائم مالية، تفيد الجهة التي تستعملها لاتخاذ قرار معين".

2-1-3-2- أنواع المعلومات المالية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المالية كما يلي:(الحبيطي، السقا، 2003)

- **معلومات تاريخية (مالية):** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.
ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف و الإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت. وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات التاريخية المختلفة، فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة و أخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات (التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.
- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحسين مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجته في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.
- **معلومات لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور الغير روتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبة خاصة أو تقارير محاسبة خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

2-1-3-3- مستخدمو المعلومات المالية

إن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم، لذلك فان اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين، مجموعة المستخدمين الداخليين و مجموعه المستخدمين الخارجيين، ونذكرهم فيما يلي:(حنان، وأخرون، 2004)

✓ **المستخدمون الداخليين:**

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم.

على هؤلاء المستخدمين الإجابة على العديد من الأسئلة الهامة مثل:

- هل تكفي النقدية لسداد الفواتير؟
- ماهي تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات المنشأة؟
- هل تتحمل المنشأة زيادة رواتب العاملين؟
- ما هو حجم المصروفات مقارنة بالمبيعات؟

للإجابة على تلك الأسئلة وعن أسئلة أخرى عديدة تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تقدم في لوقت المناسب وتقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية.

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة ايضا إلى معلومات إجمالية تلخيصيه تقدم في شكل قوائم مالية مثل: قائمة بالأرباح التي حققتها المنشأة في الشهر الماضي.

✓ **المستخدمين الخارجيين:**

يوجد نوعين من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية هما: فئات لها مصالح مالية مباشرة مع المنشأة وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

- **فئات لها مصالح مالية مباشرة مع المنشأة:** وتتضمن الأطراف التالية:

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون:** وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهم هؤلاء المستثمرون التعرف على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المؤسسة الأخرى المماثلة.
- **المقرضون الحاليون والمرتقبون:** وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها.
- **العاملون الحاليون والمرتقبون:** فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المنشأة فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.
- **النقابات المالية:** فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمال.

- **فئات لها مصالح مالية غير مباشرة:** وتتضمن الأطراف التالية:

- **الحكومات:** تهتم الحكومة بعملية توزيع المواد وبالتالي أنشطة المنشأة، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة.
- **السلطات القضائية:** فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المالية للفصل في الأمور التفليسة والمنازعات القضائية.
- **المحللون الماليون والوسطاء الماليين:** فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستثمارات لاتخاذ قرارات استثمارية.
- **المستهلكون أو العملاء:** حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم مقدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.
- **المخططون الاقتصاديون:** فهم يحتاجون إلى المعلومات المالية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

2-2- جودة المعلومات المالية

يجب أن تتسم المعلومات المالية بخصائص تجعلها أكثر إفادة لمستخدميها، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدمي التقارير إذ لابد من أن يعمل المسيرين والمساهمين والمدققين على تعزيز وتحسين مميزات جودة المعلومات المالية.

2-2-1- مفهوم جودة المعلومات المالية

يقدم مفهوم جودة المعلومات المالية نموذج جديد يحقق منافع هائلة والذي يجبر المديرين في تغيير سياستهم في التقرير عن المعلومات المالية. فقد تعدد مفهوم جودة المعلومات المالية نذكر منها ما يلي:

- جودة المعلومات المالية تعني " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (خليل، 2005).
- كما يقصد بجودة المعلومات المالية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات المالية التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة(بوفروعة، 2011).

2-2-2- الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمين تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلابد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية المتمثلة فيما يلي:

- **الملائمة:** تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، ولقد اهتمت العديد من الدراسات بالملائمة وذلك للأهمية التي تتمتع بها، ولقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية "بأنها المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرارات"(قورين، 2012).
- **الحيادية:** وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء المعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على المستويين: مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية وأيضا مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.
ويمكن القول أن حيادية المعلومات تصف عدم التحيز وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحياد للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة، وتتسم هذه المعلومات بأنها معلومات نزيهة وخالية من التحيز(السيد، 2009).
- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة لقوائم مالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الشركة، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المالية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين الشركات المختلفة. وتقتضي عملية المقارنة التباين في استخدام السياسات المحاسبية من فترى لأخرى أي الاتساق في تطبيق السياسات، كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى(الجوهر، 2011).
- **الموثوقية:** لتكن المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر عما

يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، ويمكن للمعلومات أن تكون ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مظللا(بن فرج، 2014).

- **التوقيت الملائم:** يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها(السيد، 2009).

ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبض القرارات تستلزم سرعة أكبر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة(حنان، 2005).

- **القابلية للفهم:** أن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لذلك يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية(بلعيد، 2014).

2-2-3- قياس جودة المعلومات المالية

يمكن قياس جودة المعلومات المالية على النحو التالي:(فضل، إبراهيم ، 2010)

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المالية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي هي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما تتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛
- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المالية:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:
  - ✓ **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛
  - ✓ **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن تم فإن الاتصال المباشر بالمحاسب الألي مثلا يعظم المكانة الزمنية و المكانية للمعلومات؛
  - ✓ **المنفعة التقييمية و التصحيحية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكدا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج؛
- **الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المالية:** تعبر الفعالية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها: "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة، أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، ومن تم فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودتها، كما أن الفعالية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة فعالية انما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة؛
- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المالية:** ويقصد بالتنبؤ أنه: "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، أي هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ؛

- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المالية:** يقصد بالكفاءة هي حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.

2-2-4- معايير تحقق جودة المعلومات المالية

مفهوم جودة المعلومات المالية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية نوجزها في ما يلي:(جمعة، لعشوري، 2011)

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات و قوانين واضحة و منظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها؛
- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة (أجهزة الرقابة المالية و الإدارية) التي تساعد على التأكد من أن سياستها و إجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد و القوانين المطبقة؛
- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة بضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مسائلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة؛
  ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المسائلة يتطلب الشفافية و الإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك و الإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة؛
- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.
  هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير ضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

2-3- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية

2-3-1- علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المالية

كما رأينا في الفصل الأول أنه من المبادئ الأساسية للحوكمة الإفصاح و الشفافية حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية و القيام بتقرير يشمل المعلومات على النتائج المالية و التشغيلية وأهداف الشركة و الملكية الرئيسية للأسهم و حقوق التصويب وغيرها من المعلومات المفيدة لمستخدميها، وبالتالي فان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشمل مدخل فعال لتحقيق جودة المعلومات المالية باعتبار أنه من المعايير الأساسية للحوكمة إبراز دقة وموضوعية التقارير، هذا مع الالتزام بالقوانين و التشريعات، وبالتالي ينعكس تطبيق قواعد الحوكمة المعلومات في القوائم و التقارير المالية و جودتها.

- **علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة:**

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو على المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فالا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا فيما يلي:(رضا، 2010)

- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية وبشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.
- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية آلية المراجعة.

- **علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية:**

تتجلى العلاقة بين حوكمة الشركات و القوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة لما في ذلك من أهمية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة بما يساعد المؤسسات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات و تراكمها بشكل مستمر وهذا يؤدي إلى نمو المؤسسات و توسعها وازدياد حجمها، كما تعتبر القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أعضاء مجلس الإدارة، حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل و الاستثمار وتقدير العائد والمخاطر من وراء الاستثمار أو التمويل (دلال، 2016).

- **علاقة حوكمة الشركات بالتقارير المالية:**

تتجسد العلاقة بين التقارير المالية وحوكمة الشركات في تحليل أو تأهيل جذور كلا منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام الحوكمة إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف، من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب مصالح الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم، ويعد الإفصاح أيضا واحد من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين وأن المعلومات المصفح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريد الأطراف الداخلية من خلال ما تصفح عن أنشطة و أداء الشركة(محمد، 2014).

2-3-2- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية

يتمثل دور أليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في العناصر التالية:

- **دور مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات المالية:**

في ضل حوكمة الشركات فان مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة و نيابة عن المستثمرين بمسألة المديرين ومحاسبتهم عن ادائهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المستثمرين، إذ أن المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة المستوى على إنتاج الثروة.

وقد تناولت العديد من الدراسات بين دور مجلس الإدارة في المعلومات المتوفرة في القوائم و التقارير المالية، وكانت النتيجة علاقة كبيرة بين المؤسسات التي تتبع ممارسة الحوكمة الجيدة، باعتبار أن مجلس الإدارة وفق مفهوم حوكمة هو المسؤول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح، تحدد تلك السياسية المبادئ و الأهداف والإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات الشركة(دلال، 2016).

ولهذا نظام الحوكمة يستعمل مجموعة من الآليات التي من بينها مجلس الإدارة باعتباره كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المسيرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين وذلك على المستويين: مستوى الرقابة المالية ومستوى الرقابة الاستراتيجية، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضافة مصداقية أكبر للمعلومة المالية والمحاسبية، أما الثانية تتعلق بالاستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المؤسسة ومدى تطابقها مع الاستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الاستراتيجي هي ميزة المدراء الداخليين الذين يعيشون داخل المؤسسة أين لا توجد حالة عدم تماثل المعلومات، على اعتبار أنهم هم الذين يحضرون هذه المعلومات، على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير هذه المعلومات و إنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحتها ومصداقيتها(محمد، 2014).

- **دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية:**

مما لا شك فيه أن اسهامات الجهات المهنية المتصلة بأعمال المراجعة الداخلية تسهم في دعم حوكمة الشركات من خلال المحاور الأساسية للمراجعة الداخلية بمفهومها الحديث والتي تتلخص في الآتي: (دلال، 2016)

- ✓ أنها نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة نتيجة لرغبته في التبعية لمجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس، وأيضا على الملاك عند الضرورة.
- ✓ أنها نشاط موضوعي يقوم على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، ولا شك أن السماح للأطراف الخارجية بإعداد المراجعة الداخلية بدعم جودة الخدمات من ناحية وبدعم الموثوقية للمعلومات المالية و الغير مالية من جهة أخرى.

- **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية:**

إن العلاقة التعاقدية هي السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة أو المهتمة بالمؤسسة، والتي تؤثر على نوعية المعلومات وفي عدم تماثل المعلومات تنشأ الرغبة إلى وجود طرف يصادق على مدى صحة وعدالة المعلومات المالية، وخلوها من الاحتيال والغش، وهنا يكمن دور المراجعة الخارجية في ذلك ولما لها أهمية في تحقيق تضارب المصالح الناتجة عن أطراف الوكالة، من خلال إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية، وبالتالي تحقق المراجعة الخارجية توازن بين المصالح المتعارضة في المؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب تضمين دور المراجعة:

- ✓ إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت السياسات التي تتبعها الإدارة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- ✓ الرقابة على سلوك الإدارة باعتبارها وكيلا عن المساهمين ومن ثمة منعها من تعظيم دالة منفعتها على حساب منفعة الأصيل(رياض، 2010).

ومنه فإنه نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة و المصداقية، على المعلومات المالية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية والتي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فان دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية، ويحد كذلك من التضارب في المصالح بين حملة الأسهم والمسيرين وبين حملة الأسهم و السندات(رابح، هاجر، 2012).

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إبراز مفهوم جودة المعلومات وخصائصها، وكذا الوقوف على مدى علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة والقوائم و التقارير المالية، وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة من خلال آلياتها و المساهمة في تحقيق الشفافية وإضفاء المصداقية على المعلومات المالية للمؤسسات وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تلعب دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من آليات و مبادئ حوكمة الشركات

الفصل الثالث

حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية

-دراسة تطبيقية-

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لموضوع البحث الذي تطرقنا من خلاله إلى حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية، ومن أجل تدعيم الإطار النظري وجب القيام بدراسة تطبيقية من أجل إظهار دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية. وذلك من خلال استبيان يدرس أبعاد آليات حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية وتحليل النتائج المتحصل عليها، وبعد ذلك يتم ربط المتغير التابع المتمثل في جودة المعلومات بالمتغير المستقل حوكمة الشركات وآلياتها. من خلال توجيه استبيان نحو عينة الدراسة والمتمثلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

وعليه يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية؛
- الدراسة التحليلية للاستبيان
- تحليل النتائج واختبار الفرضيات

3-1- الإجراءات المنهجية للدراسة و الأساليب الإحصائية

سوف يتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة، حيث يتم التطرق لتخطيط و تصميم أداة الدراسة، لننقل بعدها أبرز أساليب المعالجة المستعملة في تحليل البيانات المجمعة وأخيرا إجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها و ثباتها.

3-1-1- تخطيط وتصميم أداة الدراسة

يتم التطرق إلى مجتمع و عينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة المستعملة في جمع البيانات.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

✓ **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من: عضو مجلس إدارة، مراجع داخلي، رئيس مصلحة، مراجع خارجي ومحاسب.

وتمت هذه الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، حتى تكون الدراسة شاملة نوعا ما و ذات مصداقية أكثر.

✓ **عينة الدراسة:** لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع(73) استمارة ولكن تم استرداد (60) منها، وبذلك شكلت عينة دراسة مكونة من (60) فرد.

والجدول التالي يبين الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

الجدول رقم(3-1): الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الاستبيان	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبيانات المسترجعة	60	%82.19
الاستبيانات الغير مسترجعة	13	% 17.81
الاستبيانات الكلية	85	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين.

- **أداة الدراسة:** بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العلمية تم الاستعانة بالاستبيان **(الملحق رقم 01)** كأداة لجمع البيانات وهذا لأهمية البيانات لكونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الاسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويشمل: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة و الخبرة المهنية.

- **القسم الثاني:** يتناول توجيهات أفراد عينة الدراسة، ويتم تقسيمه لمحورين و اربعة أبعاد كالتالي:

- ✓ **المحور الاول:** يناقش **حوكمة الشركات** ويتكون من أربعة أبعاد كالتالي:
- ✓ **البعد الأول:** يناقش **آلية مجلس الإدارة** ويتكون من فرع واحد و (07) فقرات.
- ✓ **البعد الثاني:** يناقش **آلية المراجعة الداخلية** ويتكون من فرع واحد و (07) فقرات.
- ✓ **البعد الثالث:** يناقش **آلية المراجعة الخارجية** ويتكون من فرع واحد و (07) فقرات.
- ✓ **البعد الرابع:** يناقش **آلية الإفصاح والشفافية** ويتكون من فرع واحد و (07) فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** يناقش **جودة المعلومات المالية** و يتكون من فرع واحد و (07) فقرات.

الجدول رقم(3-2): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارث الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها أجوبة محددة.

الشكل رقم(1.3): نموذج الدراسة

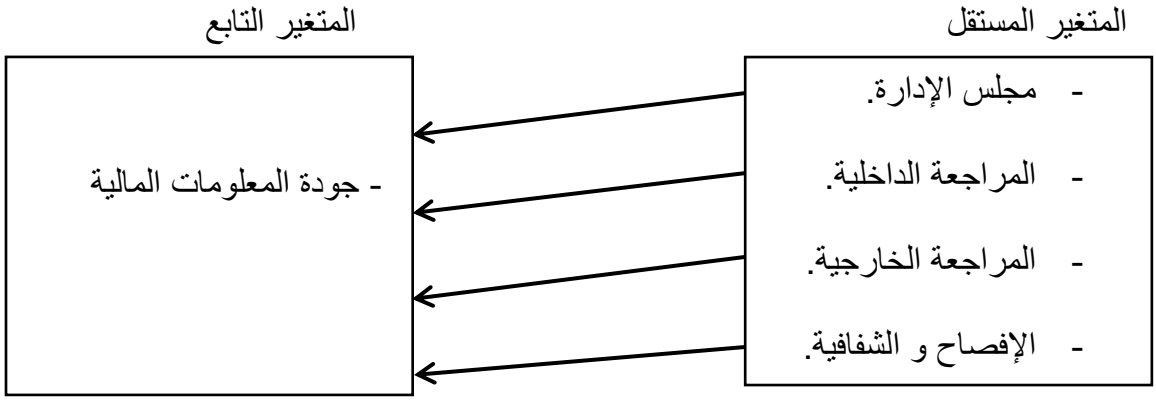

المصدر: من اعداد الطالبتين

3-1-2- أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة و تحليل البيانات المجمعة تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STSTISTICL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصارا (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل: التكرارات، المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية...إلخ، ويضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي...إلخ، وفي إطار الدراسة قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية (التقنيات) التالية:

- **المدى:**

قمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات ليكارث الخماسي (5-1=4) حيث تمثل 5 عدد الفئات ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة = المدى / الفئات

0.8 = 5/4 =

وهكذا يصبح التوزيع كما يلي:

الجدول رقم 3-3: جدول توزيع سلم ليكارث

الفئة	]1.8 – 1[	]2.6 – 1.8[	]3.4 – 2.6]	] 4.2 – 3.4[	] 5 - 4.2[
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

- **النسبة المئوية والتكرارات و المتوسط الحسابي:**

تستخدم بشكل أساسي بغرض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

- **آلفا كرو نباخ**

تستعمل لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

- **الانحراف المعياري:**

يعتبر من أكثر مقاييس التشتت لأنه مفهوم جبري محدد بدقة، ومن أقواها حساسية أكثرها شيوعا، الفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي، نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum ni(Xi - \bar{X})^2}{N}}$$

- **معامل الارتباط بيرسون:**

لقياس درجة الارتباط، يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين المتغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان.

- **اختبار (T) للعينة الواحدة (T TEST)**

لمعرفة إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي3 ،اما زادت أم قلت عن تلك الدرجة، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

- **اختبار التباين الأحادي _ذو الاتجاه الواحد One Way Analisis Of A Nova**

لمعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

- **اختبار (T- TEST) للعينة المستقلة:**

لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين للإجابة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أم لا.

3-2- الدراسة التحليلية للاستبيان

تأتي عملية تفريغ و تحليل البيانات بعد جمعها من خلال الاستمارات الموزعة على أفراد العينة المدروسة وقامت هذه العينة على مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الاولى: مرحلة تفريغ البيانات والمعلومات**

لقد تم تفريغ البيانات من خلال جمع كل الأجوبة المتحصل عليها من طرف المستجوبين في استمارة واحدة بعد تحديد كل إجابة تم تبويبها في جدول بسيط وذلك بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات

- **المرحلة الثانية: مرحلة تحليل و تفسير البيانات**

بعد عملية تفريغ البيانات ووضعها في جدول، يتم تحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وقد تم الاستعانة في ذلك بالجوانب الإحصائية وذلك باستخدام برنامج Spss وبرنامج Excel

3-2-1- صدق أداة الدراسة و ثباتها

- **صدق أداة الدراسة**

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

فبعد انتهائها من المرحلة من إعداد الاستبيان وتصميمه في شكله الأول وذلك بالاعتماد على عدة دراسات. كما تم عرضه على الأستاذ المشرف و مجموعة من الأساتذة (أنظر الملحق رقم 2)، وطلب منهم إبداء رأيهم حول مدى وضوح عبارات أداة الدراسة ومدى انتمائها إلى محورها ومدى ملائمة العبارات التي وضعت لكل محور، وإبداء رأيهم حول شكل الاستمارة بالإضافة إلى حذف أو إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات وعلى ضوء التوجيهات التي تحصلنا عليها ثم إجراء التعديلات الخاصة بالاستبيان.

وبذلك أصبح الاستبيان بصورته النهائية و جاهزة لعملية التوزيع.

- **ثبات أداة الدراسة**

يتم إجراء هذا النوع من الاختبارات من أجل تحديد مدى الاعتماد على هذه الأداة لجمع البيانات أي معرفة درجة صدقها أو إعطاء نفس النتائج في حالة تم إعادة إجراء الدراسة في نفس الظروف التي تمت فيها.

حيث يتم التأكد من درجة ثبات الاستبيان وفق قيمة ألفا كرو نباخ والتي تدل على مدى تناسق وارتباط عبارات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم3-4: ألفا كرو نباخ للمتغيرين المستقل و التابع

المتغير	عدد المؤشرات	ألفا كرو نباخ
عبارات المتغير المستقل (حوكمة الشركات)	28	0.732
عبارات المتغير التابع (جودة المعلومات المالية)	7	0.775
عبارات الاستبيان الكل	35	0.853

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ألفا كرو نباخ للمتغير المستقل(حوكمة الشركات) هي 0.732 وهي نسبة جيدة، كما أن قيمة الفا كرو نباخ للمتغير التابع(جودة المعلومات المالية) هي0.775 وهي نسبة جيدة أيضا، لنلخص في النهاية إلى أن قيمة الفا كرو نباخ للمتغيرين معا هي 0.853 حيث تدل هي الاخرى على

ثبات أداة البحث بشكل كبير، علما أن القيمة المرجعية للثبات هي 0.6، وهذا ما يجعل هذه الدراسة على صدق كبير تسمح بتطبيق مختلف الأساليب الإحصائية على العينة.

3-2-2- التحليل الإحصائي لخصائص العينة

سنستعرض في هذا المطلب الدراسة الوصفية لتوزيع أفراد العينة المدروسة حسب البيانات المدروسة في القسم الأول من الاستبيان والمتعلقة بالبيانات الشخصية المتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية) والتي سيتم دراستها كما يلي:

- **خصائص العينة من حيث الجنس**

يعتبر الجنس من أكثر المؤشرات استخداما في دراسة الفروقات التي تظهر لدى أفراد العينة.
ويتضح مؤشر الجنس لدى أفراد عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	45	%75
أنثى	15	%25
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

يمثل الشكل الموالي نسب توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الشكل رقم 3-2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

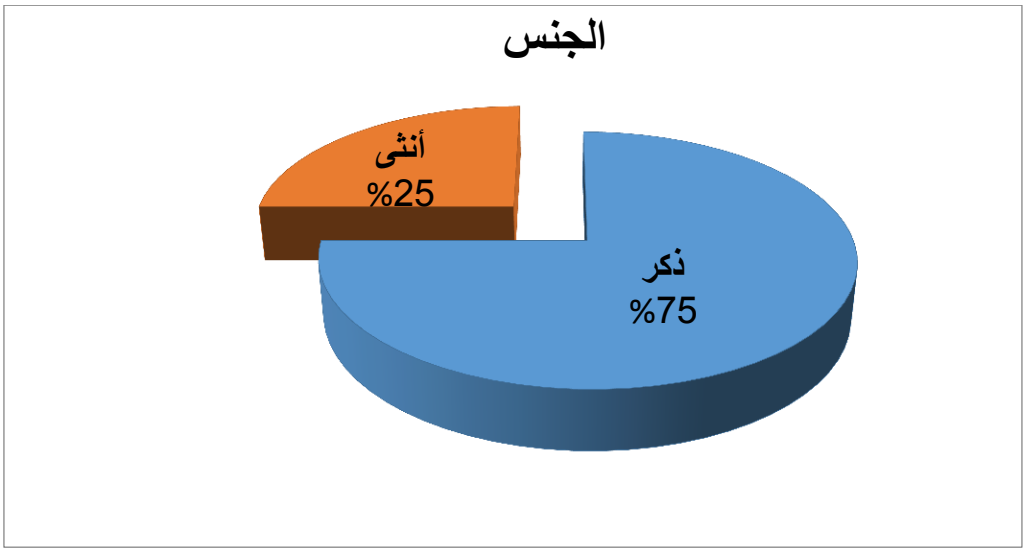

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن **نسبة ذكور** عينة الدراسة يمثل **75%** وهو ما يعادل **45** فردا، بينما **نسبة الإناث** تمثل **25 %** من إجمالي عينة الدراسة وهو ما يعادل **15** فردا، ومن هنا يتضح أن معظم الموظفين **ذكور**.

- **خصائص العينة من حيث العمر**

يعتبر العمر عامل مهم لدى المؤسسات، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب مؤشر العمل.

الجدول رقم 3-6: توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	10	%16.67
من 30 سنة إلى 40 سنة	21	%35
من 41 سنة إلى 50 سنة	14	%23.33
أكبر من 50 سنة	15	%25
المجموع	60	%100

لمصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يمثل الشكل الموالي نسب توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الشكل رقم(3-3): تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

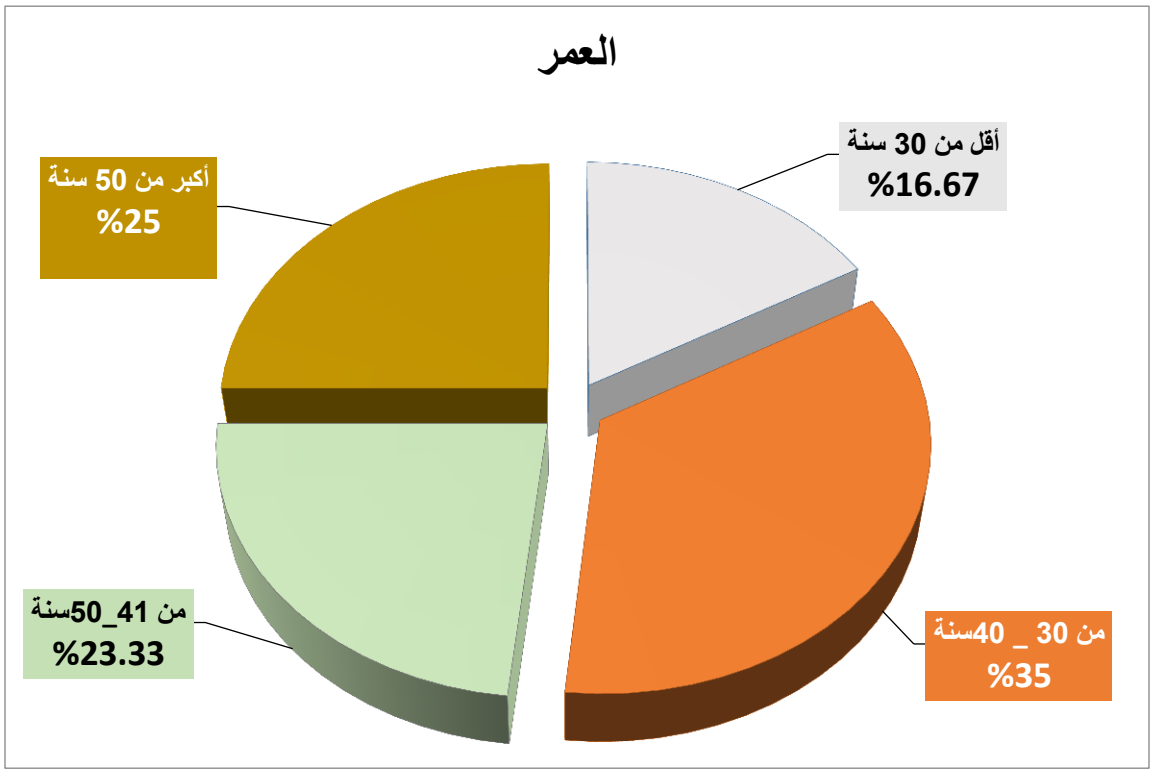

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة **"من 30 إلى 40 سنة"** بنسبة **35%** ، وتليها نسبة **25%** لفئة **"أكبر من 50 سنة"**، وتليها نسبة **23.33%** لفئة **"من 41 سنة إلى 50 سنة"**، وأخيرا أقل نسبة لفئة **"أقل من 30 سنة" بنسبة 16.67%**.

إذا يمكننا القول أن معظم موظفي المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة **من فئة الناضجة**.

- **خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي**

سنتطرق هنا للرتبة العلمية لأفراد العينة التي شملتهم الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 3-7: الرتبة العلمية لأفراد عينة الدراسة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	21	%35
ماستر	17	%28.33
ماجستير	9	%15
دكتوره	6	%10
شهادات أخرى	7	%11.67
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

يمثل الشكل الموالي نسب توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الشكل رقم 3-4: يمثل عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

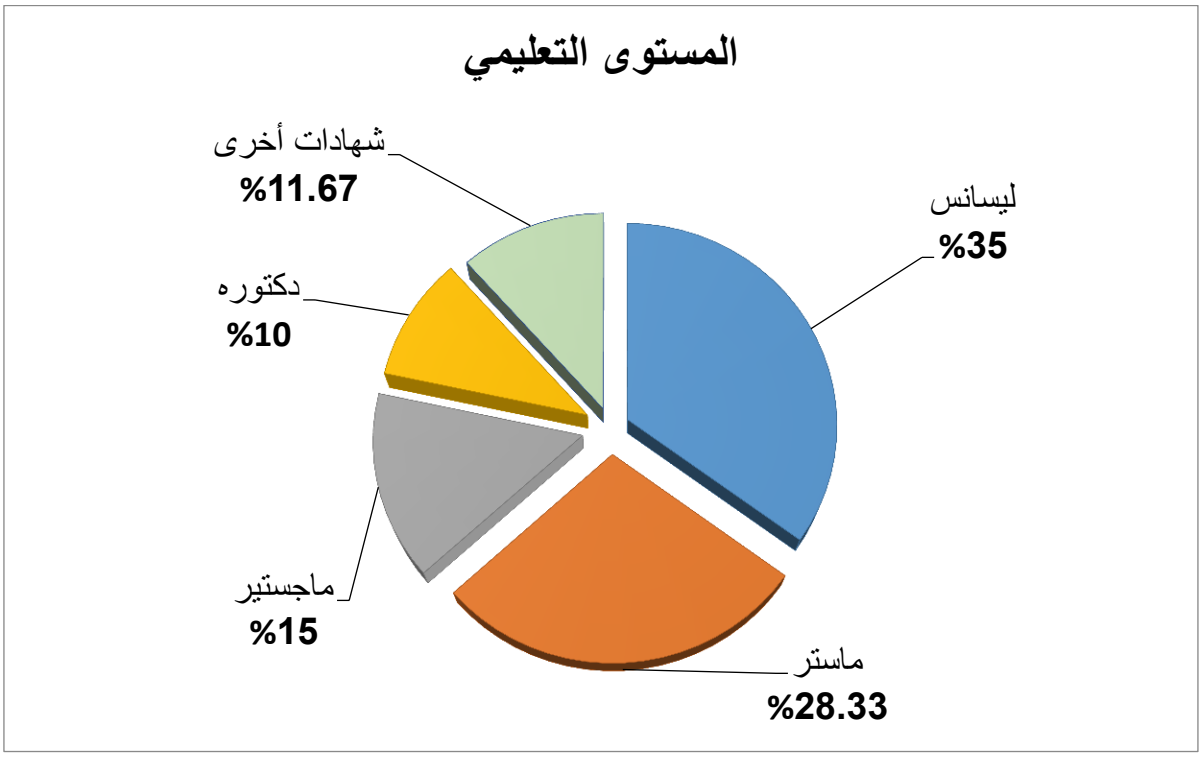

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن المرتبة الاولى لحاملي **شهادة ليسانس** بنسبة **35%** بتكرار**21**، يليهم **17** فرد حاملين **لشهادة ماستر** بنسبة **28.33%**، يليها **شهادة ماجستير** بنسبة **15%** بتكرار**9**، ثم **7** أفراد حاملين **لشاهدات أخرى** بنسبة **11.67%** ، لتحتل **شهادة الدكتوراه** المرتبة الأخيرة بنسبة **10%** بتكرار **6**.

وهذا ما يضمن تنوع الرتبة العلمية لأفراد العينة المدروسة مما يزيد من مصداقية نتائج الدراسة التي بين أيدينا.

- **خصائص العينة من حيث الوظيفة**

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم 3-8: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
عضو مجلس إدارة	11	%18.33
رئيس مصلحة	9	%15
مراجع داخلي	10	%16.67
مراجع خارجي	15	%25
محاسب	15	%25
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

يمثل الشكل الموالي نسب توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

الشكل رقم 3-5: يمثل عينة الدراسة حسب الوظيفة

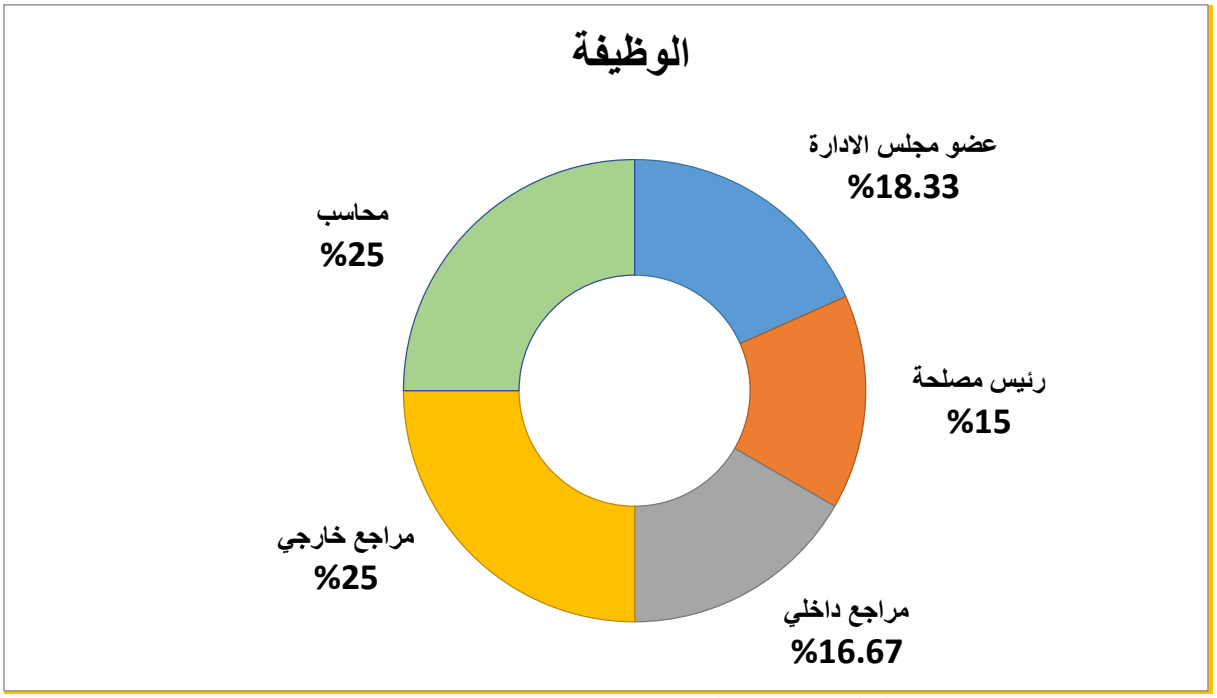

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

من خلال الجدول و الشكل أعلاه، يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة لأفراد العينة حيث نجد أن **المرتبة الاولى** كانت لأصحاب الوظيفتين **"محاسب"** و**"مراجع خارجي"** بنسبة **25%** بتكرار متماثل **15** فردا، تليها في **المرتبة الثانية** وظيفة **"عضو مجلس الإدارة"** بنسبة **18.33%** بتكرار**11** فردا، ثم في **المرتبة الثالثة** وظيفة **"مراجع داخلي"** بنسبة **16.67%** بتكرار **10**أفراد، وفي **المرتبة الأخيرة** وظيفة **"رئيس مصلحة"** بنسبة **15%** بتكرار **9** أفراد.

- **خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية**

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية :

الجدول رقم 3-9: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	%16.67
من 5 إلى 10 سنوات	14	%23.33
من 11 إلى 15 سنة	19	%31.67
أكثر من 15 سنة	17	%28.33
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يمثل الشكل الموالي نسب توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الشكل رقم(3-6): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

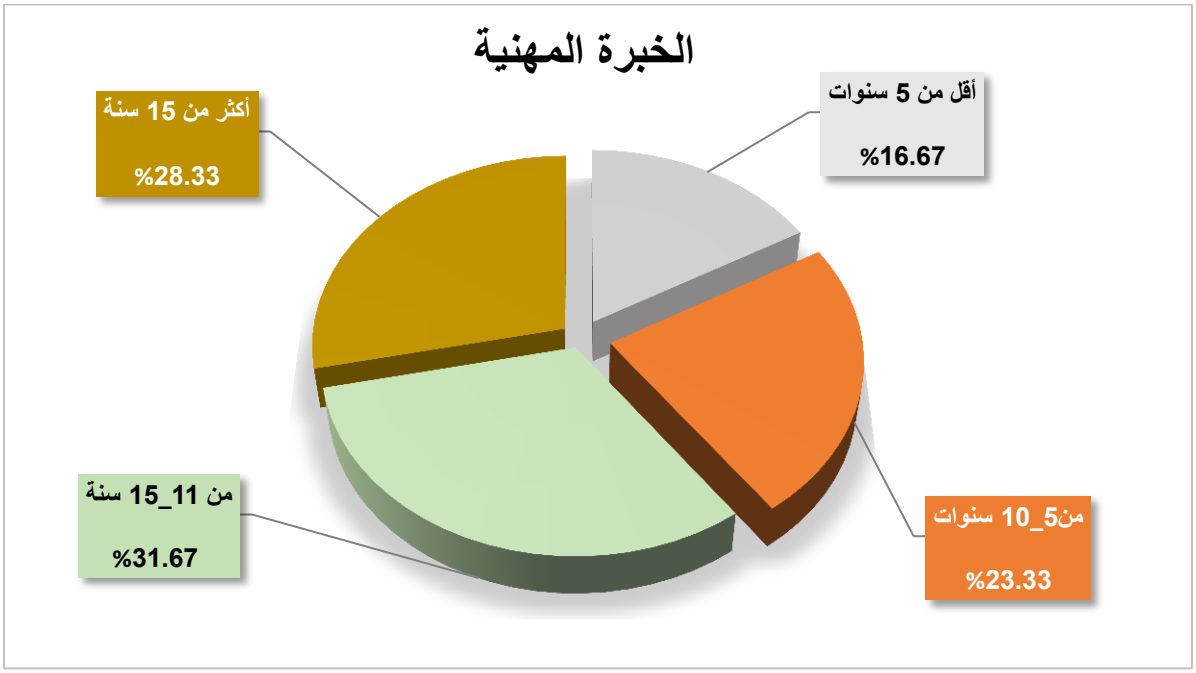

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

من خلال الجدول و الشكل أعلاه، يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة لأفراد العينة، حيث نجد أن

المرتبة الاولى احتلتها فئة **"من 11 إلى 15 سنة"** المقدر عددهم **19** فردا **بنسبة 31.67%** ، يليها **المرتبة الثانية** احتلتها فئة **"أكثر من 15 سنة"** بنسبة **28.33%** والمقدر عددهم **17 فردا**، ثم **المرتبة الثالثة** احتلتها فئة **"من 5 إلى 10 سنوات"** بنسبة **23.33%** و المقدر عددهم **14 فردا**، وفي **المرتبة الأخيرة** فئة **"أقل من 5 سنوات"** المقدر عددهم **10** أفراد **بنسبة 16.67%** .

3-2-3- دراسة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

- **معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات**

نقوم في هذه الخطوة بدراسة الارتباطات الدالة بين أبعاد المتغير المستقل -حوكمة الشركات - والمتمثلة في عضو مجلس الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، الإفصاح والشفافية، كما مبين في الجدول أدناه

الشكل رقم(3-7): يمثل معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات

		عضو مجلس الإدارة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإفصاح و الشفافية
عضو مجلس الإدارة	Pearson Correlation	1	.407**	.476**	.417**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001
	N	60	60	60	60
مراجع داخلي	Pearson Correlation	.407**	1	.533**	.421**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.001
	N	60	60	60	60
مراجع خارجي	Pearson Correlation	.476**	.533**	1	.477**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.001
	N	60	60	60	60
الإفصاح و الشفافية	Pearson Correlation	.417**	.421**	.477**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.001	
	N	60	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العلاقات الارتباطية بين أبعاد حوكمة الشركات معنوية وعلاقة الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند($\alpha \leq 0.01$)، حيث سجلنا **أعلى** ارتباط بين **المراجع الداخلي** و **المراجع الخارجي** ب**0.533**

- **معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى و حوكمة الشركات**

وفي نفس السياق وبغرض التعرف على الارتباطات بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى و عبارات حوكمة الشركات مجتمعة تقوم باستعمال معامل بيرسون لتحديد دلالة الارتباطات وفق الجدول التالي:

الشكل رقم 3-8: يمثل معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى وحوكمة الشركات

		عضو مجلس الإدارة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإفصاح و الشفافية	حوكمة الشركات
عضو مجلس الإدارة	Pearson Correlation	1	.407**	.476**	.417**	.757**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع داخلي	Pearson Correlation	.407**	1	.533**	.421**	.819**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع خارجي	Pearson Correlation	.476**	.533**	1	.477**	.880**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.001	.000
	N	60	60	60	60	60

الإفصاح و الشفافية	Pearson Correlation	.417**	.421**	.477**	1	.764**
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.001		.000
	N	60	60	60	60	60
حوكمة الشركات	Pearson Correlation	.757**	.819**	.880**	.764**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	60	60	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Sps

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العلاقات الارتباطية بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى وحوكمة الشركات معنوية، وعلاقة الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.01$)**، حيث سجلنا **أعلى** ارتباط بين **المراجع الخارجي** و **حوكمة الشركات** ب **0.819**

- **معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية**

نقوم في هذه المرحلة باختبار دلالة وقوة الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى و جودة المعلومات المالية، بهدف تحليل هذه الارتباطات بصورة جزئية خدمة لأغراض الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الشكل رقم(3-9): معامل الارتباط بين ابعاد حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية

		عضو مجلس الإدارة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإفصاح و الشفافية	جودة المعلومات المالية
عضو مجلس الإدارة	Pearson Correlation	1	.407**	.476**	.417**	.578**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع داخلي	Pearson Correlation	.407**	1	.533**	.421**	.590**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع خارجي	Pearson Correlation	.476**	.533**	1	.477**	.625**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.001	.000
	N	60	60	60	60	60
الإفصاح و الشفافية	Pearson Correlation	.417**	.421**	.477**	1	.580**
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.001		.000
	N	60	60	60	60	60
جودة المعلومات المالية	Pearson Correlation	.578**	.590**	.625**	.580**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	60	60	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يبين الجدول أعلاه أن الارتباطات كلها ذات دلالة عند مستوى المعنوية 0.01، أما قوة الارتباط فهي **قوية** بين **عناصر حوكمة الشركات** و **جودة المعلومات المالية** حيث سجل **أعلى** ارتباط بين **جودة المعلومات المالية** و **المراجع الخارجي** ب **0.625**

3-4- تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

نقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل تمركز و تشتت البيانات على مستوى المتغيرين المستقل و التابع وهما على التوالي حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية، وذلك وفق سلم ليكارث الخماسي الذي تم التطرق إليه سابقا، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

3-3-1- تحليل حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية

أولا: تحليل حوكمة الشركات (المتغير المستقل)

من أجل وصف وتحليل متوسطات إجابة عينة الدراسة حول المتغير المستقل حوكمة الشركات فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية واختبار T للعينة الواحدة لفقرات الاستبيان و ترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر الأفراد المستجوبين، كما هو موضح فيما يأتي:

- **وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات بعد عضو مجلس الإدارة**

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد عضو مجلس الإدارة.

الجدول رقم(3-10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مجلس الإدارة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات
1	يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو كفاءة	4.47	0.596	1
2	يساهم أعضاء المجلس في ضبط ومراجعة السياسات الداخلية للشركة بصورة دورية	4.33	0.705	3
3	يقوم المجلس بوضع سياسة إدارة المخاطر المالية للشركة	4.35	0.633	2
4	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في إدارة واختيار وتغيير المدراء التنفيذيين	4.23	0.767	5
5	يعتبر مجلس الإدارة أحد مكونات جهاز المراقبة داخل المؤسسة	4.15	0.860	6
6	يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة	4.08	0.850	7
7	يقوم مجلس الإدارة بحماية حقوق المساهمين	4.27	0.880	4
المجموع		**4.2690**	**0.29300**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، إجابات لأفراد العينة لبعد مجلس الإدارة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 4.08 و 4.47 بمتوسط حسابي كلي مقداره 4.2690 على مقياس ليكارث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول مجلس الإدارة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بانحراف معياري قدره 0.29300 إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة

"يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو كفاءة" بمتوسط حسابي بلغ 4.47 وانحراف معياري 0.596، فيما حصلت فقرة " يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة " على المرتبة السابعة و الأخيرة بمتوسط حسابي 4.08 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي، وبانحراف معياري قدره 0.850، وعلى العموم يمكن القول أن نظرة الموظفين لعضو مجلس الإدارة للمؤسسات الاقتصادية كانت مقبولة وعالية جدا لأن معظم المتوسطات الحسابية لفقراتها تنتمي إلى المجال[4.2 - 5].

- **وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات بعد المراجعة الداخلية**

نقوم الأن بدراسة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد المراجعة الداخلية

الجدول رقم 3-11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المراجعة الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات
1	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول الشركة وفقا للإجراءات الرقابة الداخلية	4.25	0.680	3
2	يؤخذ بإرشادات المراجع الداخلي في كافة النواحي المحاسبية والفنية	4.05	0.982	6
3	تقوم لجنة المراجعة الداخلية للشركة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	4.43	0.647	1
4	تعمل المراجعة الداخلية للمؤسسة بتقييم أداء مخلف الوظائف داخل الشركة	4.30	0.696	2
5	يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية في عمله	3.93	1.177	7
6	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم	4.10	0.915	4
7	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية	4.07	0.972	5
المجموع		**4.1619**	**0.32284**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، إجابات لأفراد العينة لبعد المراجعة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 3.93 و 4.43 بمتوسط حسابي كلي مقداره 4.1619 على مقياس ليكارث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول المراجعة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بانحراف معياري قدره 0.32284 إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " تقوم لجنة المراجعة الداخلية للشركة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي " بمتوسط حسابي بلغ 4.43 وانحراف معياري 0.647 ، فيما حصلت فقرة "يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية في عمله " على المرتبة السابعة و الأخيرة بمتوسط حسابي 3.93 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي، وبانحراف معياري قدره 1.177، وعلى العموم يمكن القول أن نظرة الموظفين للمراجعة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية كانت مقبولة وعالية لأن المتوسطات الحسابية لفقراتها تنتمي إلى المجال [3.4 – 4.2] و المجال[4.2 - 5].

- **وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات بعد المراجعة الخارجية**

نقوم الأن بدراسة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد المراجعة الخارجية

الجدول رقم 3-12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المراجعة الخارجية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات
1	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية	3.97	1.008	5
2	تساهم المراجعة الخارجية في تدعيم دور المعلومات المالية لاتخاذ القرار المحلي والمستقبلي	4.42	0.671	1
3	المراجعة الخارجة لها دور في تحديد التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية للشركة	3.98	0.948	4
4	تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات لها قيمة استرجاعية	3.58	1.124	7
5	يوفر المراجع الخارجي في تقريره معلومات خالية من التحيز	4.15	1.176	3
6	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة	3.67	1.068	6
7	يجب على المراجع الخارجي تقديم تقريره وفق المعايير الدولية للمراجعة	4.25	1.002	2
المجموع		**4.0024**	**0.40619**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول الذي بين أيدينا إجابات أفراد العينة فيما يخص فقرات بعد المراجعة الخارجية لأفراد للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 3.58 و 4.42 بمتوسط حسابي كلي مقداره 4.0024 على مقياس ليكارث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول المراجعة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بانحراف معياري قدره 0.40619 إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تساهم المراجعة الخارجية في تدعيم دور المعلومات المالية لاتخاذ القرار المحلي والمستقبلي " بمتوسط حسابي بلغ 4.42 وانحراف معياري 0.671 ، فيما حصلت فقرة " تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات لها قيمة استرجاعية " على المرتبة السابعة و الأخيرة بمتوسط حسابي 3.58 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي، وبانحراف معياري قدره 1.124، وعلى العموم يمكن القول أن نظرة الموظفين للمراجعة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية كانت مقبولة وعالية لأن المتوسطات الحسابية لفقراتها تنتمي إلى المجال[3.4 – 4.2] و المجال[4.2 - 5].

- **وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات بعد الإفصاح و الشفافية**

نقوم الأن بدراسة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد الإفصاح و الشفافية.

الجدول رقم 3-13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الإفصاح و الشفافية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات
1	تتم عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة نزيهة في الشركة	4.15	0.840	3

2	تقوم الشركة بالإفصاح عن انحرافات الخطط الموضوعة من قبل	4.10	1.130	4
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح الكامل عن الأداء	3.75	1.083	6
4	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المهمة للشركة في الوقت المناسب	4.23	1.015	2
5	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية	3.67	1.100	7
6	يتم الإفصاح عن الوضع المالي للشركة بشكل دوري	4.28	0.783	1
7	يتم الإفصاح عن معلومات مؤشرات الأداء المالي	3.78	1.151	5
المجموع		**3.9952**	**0.39886**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول الذي بين أيدينا إجابات أفراد العينة فيما يخص فقرات بعد الإفصاح والشفافية لأفراد للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 3.67 و 4.28 بمتوسط حسابي كلي مقداره 3.9952 على مقياس ليكارث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المنخفض لإجابات أفراد العينة حول الإفصاح و الشفافية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بانحراف معياري قدره 0.39886 إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " يتم الإفصاح عن الوضع المالي للشركة بشكل دوري " بمتوسط حسابي بلغ 4.28 وانحراف معياري 0.783 ، فيما حصلت فقرة " يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية " على المرتبة السابعة و الأخيرة بمتوسط حسابي 3.67 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي، وبانحراف معياري قدره 1.100، وعلى العموم يمكن القول أن نظرة الموظفين للإفصاح والشفافية للمؤسسات الاقتصادية كانت مقبولة وعالية لأن معظم المتوسطات الحسابية لفقراتها تنتمي إلى المجال [3.4 – 4.2].

ثانيا: تحليل جودة المعلومات المالية (المتغير التابع)

نقوم الأن بدراسة المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري لجودة المعلومات المالية

الجدول رقم 3-14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة المعلومات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات
1	تتميز المعلومة المالية لدى المؤسسة بعدم التحيز و الموضوعية	3.78	1.091	4
2	تساهم جودة المعلومة المالية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعالياتها	3.75	1.083	6
3	تساهم جودة المعلومات المالية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية	4.23	1.015	2
4	تقيم جودة المعلومات المالية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم أو متخذ قرار كالمنفعة و الدقة ، الفعالية و الكفاءة	3.67	1.100	7
5	الاعتماد على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، يكون أكثر في الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات	4.28	0.783	1

6	جودة المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحققا من جودتها في الوحدات الاقتصادية الأخرى	3.78	1.151	5
7	جودة المعلومات المالية تتمتع بالشفافية و الموثوقية	3.78	1.091	3
المجموع		**3.8976**	**0.48219**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول الذي بين أيدينا إجابات أفراد العينة حول المتغير التابع جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 3.67 و 4.28 بمتوسط حسابي كلي مقداره 3.8976 على مقياس ليكارث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بانحراف معياري قدره 0.48219 إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " الاعتماد على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، يكون أكثر في الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات " بمتوسط حسابي بلغ 4.28 وانحراف معياري0.783 ، فيما حصلت فقرة " تقيم جودة المعلومات المالية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم أو متخذ قرار كالمنفعة و الدقة ، الفعالية و الكفاءة " على المرتبة السابعة و الأخيرة بمتوسط حسابي 3.67 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي، وبانحراف معياري قدره 1.100

3-3-2- اختبار الفرضيات

في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية نقوم باختبار الفرضيات الرئيسية و الفرعية التي يتم صياغتها وذلك بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيات الفرعية، بينما اعتمدنا على الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية، وبناء على نتائج هذه الاختبارات، ونتائج الدراسة النظرية و مجمل المعارف المتحصل عليها، يتم بناء نموذج فرض للدراسة، مع العلم أن التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة سوف يعتمد على قاعدة رضا مفادها: ترفض الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة $(\alpha \leq 0.05)$ وتقبل البديلة H_1، بينما تقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة $(\alpha > 0.05)$ وترفض الفرضية البديلة.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

- والتي تنص على أنها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة"

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H_0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الأولى استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم 3-15: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajuste	B	β	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية sig	القرار الاحصائي

مجلس الإدارة	0.578	0.316	0.301	0.556	0.578	4.479	0.000	دلالة معنوية موجبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم(15) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد مجلس الإدارة وذلك من خلال قيمة T والبالغة 4.479 وهي أكبر من T الجدولية و البالغة 2.00 عند مستوى الدلالة Sin= 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة" بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة القوة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R= 0.578 وأن قيمة معامل التحديد R-deux= 0.316 أي مانسبته 31 %من التغيرات التي تحصل في جودة المعلومات المالية محل الدراسة ناتجة عن التغير في بعد مجلس الإدارة.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

والتي تنص على أنها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة "

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H_0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الثانية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم 3-16: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajuste	B	β	قيمة T	مستوى المعنوية Sig	القرار الاحصائي
المراجعة الداخلية	0.590	0.350	0.334	0.669	0.590	5.1841	0.003	دلالة معنوية موجبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم(16) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد المراجعة الداخلية وذلك من خلال قيمة T والبالغة5.1841 وهي أكبر من T الجدولية و البالغة 2.00 عند مستوى الدلالة Sin= 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة " بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة القوة بين المتغير المستقل

والمتغير التابع حيث بلغ R= 0.590 وأن قيمة معامل التحديد R-deux= 0.350 أي مانسبته 35 %من التغيرات التي تحصل في جودة المعلومات المالية محل الدراسة ناتجة عن التغير في بعدالمراجعة الداخلية .

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على أنها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة "

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H_0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الثالثة استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم 3-17: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajuste	B	β	قيمة T	مستوى المعنوية sig	القرار الاحصائي
المراجعة الخارجية	0.625	0.393	0.387	0.708	0.625	8.012	0.000	دلالة معنوية موجبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم(17) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد المراجعة الخارجية وذلك من خلال قيمة T والبالغة 8.012 وهي أكبر من T الجدولية و البالغة .2.00 عند مستوى الدلالة Sin= 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة " بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة القوة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R= 0.625 وأن قيمة معامل التحديد R-deux= 0.393 أي مانسبته 39 %من التغيرات التي تحصل في جودة المعلومات المالية محل الدراسة ناتجة عن التغير في بعد المراجعة الخارجية.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

- والتي تنص على أن " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة".

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H_0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة .

- **الفرضية البديلةH_1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الرابعة استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم 3-18: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajuste	B	β	قيمة T	مستوى المعنوية sig	القرار الاحصائي
الإفصاح و الشفافية	0.580	0.344	0.328	0.657	0.580	5.006	0.000	دلالة معنوية موجبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم(18) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد الإفصاح و الشفافية وذلك من خلال قيمة T والبالغة 5.006 وهي أكبر من T الجدولية و البالغة 2.00 عند مستوى الدلالة Sin= 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة القوة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R=0.580 وأن قيمة معامل التحديد R-deux= 0.344 أي مانسبته 34 %من التغيرات التي تحصل في جودة المعلومات المالية محل الدراسة ناتجة عن التغير في بعد الافصاح و الشفافية.

خامسا: اختبار الفرضيات الرئيسية

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

على ضوء ما سبق نقوم باختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي نصها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.".

وبناء على هذه الفرضية تصاغ كل من الفرضية الصفرية و الفرضية البديلة على النحو التالي:

- **الفرضية الصفريةH_0: لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- **الفرضية البديلةH_1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الرئيسية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي المتعدد، (نظرا لاحتواء المتغير المستقل لأكثر من بعد) والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم 3-19: تحليل نتائج الانحدار المتعدد لاختبار أبعاد حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المالية

النموذج		معادل الانحدار B	الخطأ المعياري Er	قيمة T	مستوى المعنوي Sig
التابع	المستقل				
جودة المعلومة المالية	مجلس الادارة	0.198	0.154	1.287	0.000
	المراجع الداخلي	0.491	0.18	2.732	0.001
	المراجع الخارجي	0.238	0.132	1.807	0.000
	الشفافة والافصاح	0.969	0.125	7.739	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

من خلال الجدولين السابقين نجد أن هناك علاقة ايجابية قوية بين كل المتغيرين المستقل و التابع حيث بلغت قيمة R= 0.728 في حين بلغت قيمة معامل التحديد R-deux = 0.530 ، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها قدرة تفسيرية على المتغير التابع قيمتها 53%، والباقي تفسرها عوامل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة، كما نجد أن قيمة Fالمحسوبة و البالغة 15.494 ، أكبر من قيمة F الجدولية، وقيمة الدلالة الإحصائية البالغة 0.000 هي أقل من المستوى المعنوية 0.05 وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن "تساهم حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية في ولاية ميلة"

كما يتضح أن متغير كل من مجلس الإدارة ، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، الإفصاح و الشفافية يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال الاختبار T (1.287) (2.732) (1.807) (7.739)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) (0.001) (0.000) (0.004) على الترتيب.

وهذا يعني أن بعد مجلس الإدارة ،المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية و الإفصاح و الشفافية لهم قوة تفسير النموذج.

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

على ضوء ما سبق نقوم باختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي نصها " توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات عينة الدراسة تعود للمتغيرات الديمغرافية؟"

الجدول رقم 3-20: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير	اختبار T لعينتين مستقلتين		اختبار One way anova		القرار الاحصائي
	قيمة T	SIG	قيمة F	SIG	
الجنس	0.039	0.191			غير دالة احصائيا
العمر			0.298	0.827	غير دالة احصائيا
المستوى التعليمي			1.229	0.309	غير دالة احصائيا
الخبرة المهنية			0.666	0.576	غير دالة احصائيا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبارT لعينتين مستقلتين لمتغير الجنس أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير الجنس، أي ليست هناك فروق في متوسطات تعود للاختلاف بين الذكور و الإناث.

وبما أن المتغيرات الديمغرافية الأخرى تتضمن أكثر من فئتين فإننا نقوم باختبار one way anova حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أم مستوى الدلالة لمتغيرات العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، و الخبرة المهنية . كلها أكبر من 0.05 وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمتوسطات إجابة أفراد العينة تعود للمتغيرات الديمغرافية حيث بلغت قيمة sin للعمر، المستوى التعليمي ، الخبرة المهنية على التوالي:(0.827)، (0.309) ،(0.576).

3-3-3- مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

في إطار الدراسة التحليلية والإحصائية للاستبيان ومن أجل معرفة نظرة الموظفين لمدى تطبيق إجراءات حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الميدانية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أظهرت نتائج تحليل أن نظرت الموظفين لبعد مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة تعتبر عالية جيد وقد بلغ 4.26 على مقياس ليكارث الخماسي، حيث تعتبر فقرة " يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو كفاءة" أكبر الفقرات في هذا البعد.
- كما أن بعد المراجعة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة يعتبر عالي وقد بلغت 4.16 على مقياس ليكارث الخماسي، وهذا يدل أن موظفي المؤسسات الاقتصادية تهتم بهذا البعد حيث كانت اجابات العينة تصب لصالح مجلس الإدارة.
- يعتبر بعد المراجعة الخارجية عالي وقد بلغ 4.00 على مقياس ليكارث الخماسي حيث تعتبر فقرة " تساهم المراجعة الخارجية في تدعيم دور المعلومات المالية لاتخاذ القرار المحلي والمستقبلي" من أكبر الفقرات في هذا البعد.
- ومن جهة أخرى يعتبر بعد الإفصاح و الشفافية أيضا عالي وقد بلغ 3.99 على مقياس ليكارث الخماسي وهذا يدل على أن المؤسسات الاقتصادية تهتم بهذا البعد.
- أما نتائج الدراسة فيما يخص المتغير التابع لخصت الدراسة إلى وجود اتجاه عالي لهذا المتغير، وقد بلغ المكتوسط الحسابي 3.89 على مقياس ليكارث الخماسي،

أما بالنسبة لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم صياغة هذه الفرضيات وفق منظور متكامل و متسلسل وكانت النتائج المتوصل إليها:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على " مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة" فقد أكدت الدراسة على جود علاقة ارتباطية موجبة
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية فقد أكدت الدراسة على جود علاقة ارتباطية موجبة بين المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالاضافة إلى اختبار الانحدار الخطي الذي أكد وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة. بحيث تساهم المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة فقد أكدت الدراسة على جود علاقة ارتباطية موجبة بين المراجعة الخارجية وجودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالاضافة إلى اختبار الانحدار الخطي الذي أكد وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة. بحيث تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة فقد أكدت الدراسة على جود علاقة ارتباطية موجبة بين الإفصاح و الشفافية وجودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالاضافة إلى اختبار الانحدار الخطي الذي أكد وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة. بحيث تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح العلاقة بين أبعاد حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، حيث تطرقنا إلى مجتمع الدراسة والعينة المدروسة، مع توضيح مختلف أساليب الاحصاء الوصفي و الاستدلالي المستخدمة لوصف متغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات وفي الاخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تم مناقشتها و تحليلها.

الخاتمة

الخاتمة

أصبحت حوكمة الشركات وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين و المتعاملين، ومؤشرا على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات في الالتزام المهني بقواعد حسن الإدارة و الشفافية ، ووجود إجراءات للحد من الفساد المالي و الإداري، وهذا ما تبرزه العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير و القوائم المالية، وهذه الأخيرة هي التي تسمح بممارسة الرقابة على الأداء وتحقق التواصل بين مختلف الأطراف ذات العلاقة في الشركات.

وفي هذا الإطار حاولنا من خلال دراستنا لموضوع "دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية" معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لهذا البحث.

نتيجة الدراسة

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية التي تمت على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، فقد تم الوصول إلى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية فيما يلي:

❖ نتائج الدراسة النظرية

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية لخصت الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:

- ✓ تعد حوكمة الشركات نظام فعال ساهم في الحد من الفساد المالي و الإداري، يعتمد تطبيقه على مجموعة من المبادئ والخصائص وذلك في اطار مجموعة من المحددات الداخلية و الخارجية، حيث يهدف هذا النظام إلى زيادة الثقة و الشفافية و الدقة و المصداقية في المعلومة المالية؛
- ✓ إن تطبيق حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف و بيئة أعمالها،
- ✓ هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ حوكمة الشركات و أحد أهم الأليات لتطبيق الحوكمة، وفي الوقت نفسه فان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق الشفافية،
- ✓ التكامل بين مختلف آليات حوكمة الشركات يؤذي إلى خلق ثقة في المعلومات المالية وتدعيم مصداقيتها،

❖ نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال دراستنا الميدانية استخلصنا النتائج التالية:

- ✓ يوجد إطار محكم فعال لحوكمة الشركات مطبق لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث هناك التزام بكافة القوانين واللوائح، كما تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية من خلال اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق الإفصاح و الشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة، إلا أن الأمر لا يزال بحاجة للمزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق؛
- ✓ تساهم حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، من خلال توفر التنظيم الإداري و المهني المتكامل الذي يشمل على وجود مجلس إدارة فاعل وكل من المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و الإفصاح و الشفافية حيث:
  - يضمن مجلس الإدارة سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من سياسات ومعلومات حيث يعمل ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف و الرقابة؛

- يعمل المراجع الداخلي على التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية ويقدم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛
- للمراجع الخارجي دور فعال في تحسين جودة المعلومات المالية لما يقوم به من إبداء رأي فني محايد حول طريقة تحضير الحسابات بما يتضمن عدالة ووضوح المعلومات المالية؛
- تتوفر مقومات الإفصاح و الشفافية لتحقيق جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1_ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

2_ عبد الله جوهر، الإدارة في الشركات و المؤسسات (القيادة، التسويق، العمل المؤسسي، تخطيط وإدارة القوة العامة، الحوكمة) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2014.

3_ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات – القطاع العام و الخاص المصاريف و المفاهيم- الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الءسكندرية،2007.

4_ عبد الوهاب نصر علي شحاتة والأخرون، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .

5_ عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية -المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة و الخاصة- مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة،2008

6_ سيد علي الرشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، 2007 .

7_ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

8_ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2010.

9_ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى نمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 2007.

10_ أحمد ماهر، تصوير المنظمات –الدليل العلمي إعادة الهيكلة و التميز الإداري وإدارة التغيير- الدار الجامعية، الءسكندرية،2007.

11_ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "المفاهيم- المبادئ- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

12_ حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2005 .

13_ محمد السيد، المرجعية والمراقة المالية، المعايير و القواعد، الدار كتاب الحديث، مصر، . 2008 .

14_ جمعة أحمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

15_ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية انظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

16_ بهاء الدين سمير علام، أثر الأليات الخارجية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز الميرين المصري، القاهرة، مصر،2009 .

17_ محمود الساجعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.

18_ محسن أحمد الخيضري، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005.

19_ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري (دراسة مقارنة) ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1999.

20_ سليمان مصطفى الدلاهية، نظم المعلومات المحاسبية والتكنولوجيا المعلومات، مؤسسة الوراق، عمان،2007.

21_ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009.

22_ حمد حسين علي حسين، تحليل و تصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

23_ كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

24_ سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية، الطبعة الثانية، المكتبة العالمية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2004.

25_ محمد إبراهيم محمد بدر، تقنية نظم المعلومات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،2012.

26_ عصام فهد العربيد، أحمد حلمي جمعة، وأخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

27_ عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

28_الدرهاوي كمال الدين مصطفى، سرايا محمد السيد، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
29_ حنيفة وأخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

30_ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015.

31_ هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة، عمان 2009.

32_ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان،2008 .

33_ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2007.

34_ رضوان حلوة حنان، و أخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.

35_ قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبة، وحدة الحدباء للنشر و الطباعة، العراق، 2003.

36_ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمات2009.

37_ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر ة التوزيع، عمان،2005.

38_ مريد محمد فضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1_ رياض زلاسي، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

2_ أحمد طلحة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2012.

3_ بغلول هشام، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية، دراسة ميدانية للشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز، المديرية الجهوية أم لبواقي –مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي جامعة ام لبواقي 2016/2015.

4_ بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي، ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة الماجستير جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

5_ زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

6_ ورد بلعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/2013.

7_ منايعة محمد، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر قالمة المؤسسة الوطنية للصناعة الدهن، مؤسسة زجاج الشرق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

8_ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2015.

ثالثا: المجلات العلمية

1_ دهيمش نعيم، إسحاق زرعاف، تحسين و تطوير الحاكمية في البنوك، الأردن، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 10.

2_ محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، مصر، العدد الأول، 2005.

3_ حاج قويدر قورين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012.

4_ كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و قواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلس الإدارة و الاقتصاد، العدد 90، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011.

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات

1_ أحمد قايد نور الدين، دور التدقيق الءجتماعي لدعم حوكمة الشركات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة 6-7 ماي 2012.

2_ مصطفى نجم البشماوي، أهمية تطبيق حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسة العامة بالسودان، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، أيام 20-21 جانفي 2008.

3_ مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح الاقتصادي كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية-13- 16 أكتوبر2008.

4_ حسن يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبة لمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 07-08 ديسمبر 2010.

5- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 11 مارس 2009.

6_ جاو حدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي 07-08 ديسمبر 2010.

7_ بوقرة رابح، غانم هاجر، مداخلة بعنوان: "الحوكمة المفهوم و الاهمية" ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6 و7ماي 2012.

قائمة الملاحق

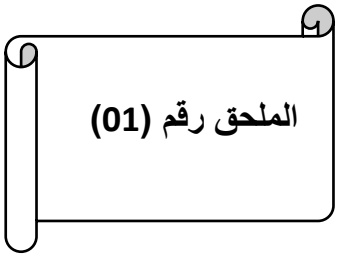

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

استبيان

السادة المحترمة: السلام عليكم

في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، نقوم حاليا بإجراء دراسة بعنوان " دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

نأمل منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بدقة، بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيكم، كمساعدة منكم على إنجاح هذه الدراسة. علما أن كافة البيانات التي سيتم الإدلاء بها سوف تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير تقبلوا منا خالص الشكر والامتنان على مساهمتكم القيمة في إنجاز هذا البحث.

إعداد الطالبتين: **تحت إشراف:**

بوقط خلود مراد بودياب

بوالدبان زينب

أولا: البيانات الشخصية والمهنية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2.العمر: من 30 سنة أو اقل ☐ من31 سنة إلى 45 سنة ☐

أكبر من 45 سنة ☐

3.المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐

4.الوظيفة: عضو مجلس إدارة ☐ رئيس مصلحة ☐

مراجع داخلي ☐ مراجع خارجي ☐

وظيفة أخرى ☐

5. الخبرة المهنية: من 5 سنوات أو أقل ☐ من6 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 11 سنة إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا: محاور الدراسة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المحور الأول: حوكمة الشركات

البعد الأول: مجلس الإدارة

1	يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو كفاءة					
2	يساهم أعضاء المجلس في ضبط ومراجعة السياسات الداخلية للشركة بصورة دورية					
3	يقوم المجلس بوضع سياسة إدارة المخاطر المالية للشركة					
4	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في إدارة واختيار وتغيير المدراء التنفيذيين					
5	يعتبر مجلس الإدارة أحد مكونات جهاز المراقبة داخل المؤسسة					
6	يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة					
7	يقوم مجلس الإدارة بحماية حقوق المساهمين					

البعد الثاني: المراجعة الداخلية

1	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول الشركة وفقا للإجراءات الرقابة الداخلية					
2	يؤخذ بإرشادات المراجع الداخلي في كافة النواحي المحاسبية والفنية					
3	تقوم لجنة المراجعة الداخلية للشركة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي					
4	تعمل المراجعة الداخلية للمؤسسة بتقييم أداء مخلف الوظائف داخل الشركة					
5	يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية في عمله					
6	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم					
7	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية					

البعد الثالث: المراجعة الخارجية

1	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية					
2	تساهم المراجعة الخارجية في تدعيم دور المعلومات المالية لاتخاذ القرار المحلي والمستقبلي					
3	المراجعة الخارجة لها دور في تحديد التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية للشركة					
4	تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات لها قيمة استرجاعية					
5	يوفر المراجع الخارجي في تقريره معلومات خالية من التحيز					
6	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة					
7	يجب على المراجع الخارجي تقديم تقريره وفق المعايير الدولية للمراجعة					

البعد الرابع: الإفصاح والشفافية

1	تتم عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة نزيهة في الشركة					
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن انحرافات الخطط الموضوعة من قبل					
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح الكامل عن الأداء					
4	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المهمة للشركة في الوقت المناسب					
5	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية					
6	يتم الإفصاح عن الوضع المالي للشركة بشكل دوري					
7	يتم الإفصاح عن معلومات مؤشرات الأداء المالي					

المحور الثاني: جودة المعلومات المالية

1	تتميز المعلومة المالية لدى المؤسسة بعدم التحيز و الموضوعية					
2	تساهم جودة المعلومة المالية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعالياتها					
3	تساهم جودة المعلومات المالية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية					
4	تقيم جودة المعلومات المالية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم أو متخذ قرار كالمنفعة و الدقة ، الفعالية و الكفاءة					
5	الاعتماد على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات					

	الاستثمارية ، يكون أكثر في الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات					
6	جودة المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحققا من جود الاقتصادية الأخرى					
7	جودة المعلومات المالية تتمتع بالشفافية و الموثوقية					

Reliability Statistics

الملحق رقم (02)

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم و اللقب	المستخدم
1	هولي فرحات	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
2	بوعظم منير	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
3	بودرجة رمزي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
4	بوجنانة فؤاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

الملحق رقم (03)

ألفا كرو نباخ للمتغيرين

ألفا كرو نباخ للمتغير المستقل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.732	28

ألفا كرونباخ للمتغير التابع

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.775	7

ألفا كرو نباخ للاستبيان الكل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.853	35

الملحق رقم (04)

معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات

		عضو مجلس الإدارة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإفصاح و الشفافية
عضو مجلس الإدارة	Pearson Correlation	1	.407**	.476**	.417**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001
	N	60	60	60	60
مراجع داخلي	Pearson Correlation	.407**	1	.533**	.421**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.001
	N	60	60	60	60
مراجع خارجي	Pearson Correlation	.476**	.533**	1	.477**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.001
	N	60	60	60	60
الإفصاح و الشفافية	Pearson Correlation	.417**	.421**	.477**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.001	
	N	60	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (05)

معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى وحوكمة الشركات

Correlations

		عضو مجلس الإدارة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإفصاح و الشفافية	حوكمة الشركات
عضو مجلس الإدارة	Pearson Correlation	1	.407**	.476**	.417**	.757**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع داخلي	Pearson Correlation	.407**	1	.533**	.421**	.819**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع خارجي	Pearson Correlation	.476**	.533**	1	.477**	.880**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.001	.000
	N	60	60	60	60	60
الإفصاح و الشفافية	Pearson Correlation	.417**	.421**	.477**	1	.764**
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.001		.000
	N	60	60	60	60	60
حوكمة الشركات	Pearson Correlation	.757**	.819**	.880**	.764**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	60	60	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (06)

معامل الارتباط بين أبعاد حوكمة الشركات كل على حدى وجودة المعلومات المالية

		عضو مجلس الإدارة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإفصاح و الشفافية	جودة المعلومات المالية
عضو مجلس الإدارة	Pearson Correlation	1	.407**	.476**	.417**	.578**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع داخلي	Pearson Correlation	.407**	1	.533**	.421**	.590**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.001	.000
	N	60	60	60	60	60
مراجع خارجي	Pearson Correlation	.476**	.533**	1	.477**	.625**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.001	.000
	N	60	60	60	60	60
الإفصاح و الشفافية	Pearson Correlation	.417**	.421**	.477**	1	.580**
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.001		.000
	N	60	60	60	60	60
جودة المعلومات المالية	Pearson Correlation	.578**	.590**	.625**	.580**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	60	60	60	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

الملحق (07)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد مجلس الإدارة

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يتكون مجلس الادارة من اعضاء دو كفاءة	60	4.47	.596
يساهم اعضاء المجلس في ضبط و مراجعة السياسات الداخلية للشركة بصورة دورية	60	4.33	.705
يقوم المجلس بوضع سياسة ادارة المخاطر المالية للشركة	60	4.35	.633
يلعب مجلس الادارة دورا هاما في ادارة واختيار وتغيير المدراء التنفيذيين	60	4.23	.767
يعتبر مجلس الادارة احد مكونات جهاز المراقبة داخل المؤسسة	60	4.15	.860
يتوفر لدى اعضاء مجلس الادارة المهارات المالية والفنية اللازمة	60	4.08	.850
يقوم مجلس الادارة بحماية حقوق المساهمين	60	4.27	.880
مجلس الإدارة(BCO)	60	4.2690	.29300
Valid N (listwise)	60		

الملحق(08)

المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري لبعد المراجعة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

تعمل المراجعة الداخلية على حماية اصول الشركة وفق للاجراءات الرقابة الداخلية	60	4.25	.680
يؤخذ بارشدات المراجع الداخلي في كافة النواحي المحاسبية والفنية	60	4.05	.982
تقوم لجنة المراجعة الداخلية للشركة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	60	4.43	.647
تعمل المراجعة الداخلية للمؤسسة بتقييم اداء مختلف الوظائف داخل الشركة	60	4.30	.696
يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية في عمله	60	3.93	1.177
يقدم المراجع الداخلي المعلومات للادارة العليا بشكل دقيق ومنظم	60	4.10	.915
يقوم المراجع الداخلي بتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية	60	4.07	.972
مراجعة داخليةIA	60	4.1619	.32584
Valid N (listwise)	60		

الملحق(09)

المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري لبعد المراجعة الخارجية

Descriptive Statistics

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يقوم المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية	60	3.97	1.008
تساهم المراجعة الخارجية في تدعيم دور المعلومات المالية لاتخاذ القرار المحلي والمستقبلي	60	4.42	.671
المراجعة الخارجية لها دور في تحديد التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية للشركة	60	3.98	.948
تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات لها قيمة استرجاعية	60	3.58	1.124

يوفر المراجع الخارجي في تقريره معلومات خالية من التحيز	60	4.15	1.176
يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة	60	3.67	1.068
يجب على المراجع الخارجي تقديم تقريره وفق المعايير الدولية للمراجعة	60	4.25	1.002
EA	60	4.0024	.40619
Valid N (listwise)	60		

الملحق(10)

المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري لبعد الإفصاح و الشفافية

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تتم عملية الافصاح عن المعلومات المهمة بطريقة نزيهة في الشركة	60	4.15	.840
تقوم الشركة بالافصاح عن انحرافات الخطط الموضوعة من قبل	60	4.10	1.130
تقوم المؤسسة بالافصاح الكامل عن الاداء	60	3.75	1.083
تقوم المؤسسة بالافصاح عن المعلومات المهمة للشركة في الوقت المناسب	60	4.23	1.015
يتم الافصاح عن جميع المعلومات دات الاهمية النسبية	60	3.67	1.100
يتم الافصاح عن الوضع المالي للشركة بشكل دوري	60	4.28	.783
يتم الافصاح عن معلومات مؤشرات الاداء المالي	60	3.78	1.151
الإفصاح و الشفافية(DT)	60	3.9952	.39886
Valid N (listwise)	60		

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

تتميز المعلومة المالية لدى المؤسسة بعدم التحيز والموضوعية	60	3.78	1.091
تساهم جودة المعلومات المالية في تصحيح القرارات وتعزيزها وتأكد من فعالياتها	60	3.75	1.083
تساهم جودة المعلومات المالية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية	60	4.23	1.015
تقييم جودة المعلومات المالية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم أو متخد قرار كالمنفعة والدقة ،الفعالية والكفاءة	60	3.67	1.100
الاعتماد على المعلومات المالية في اتخاد القرارات الاستثمارية، يكون أكثر في الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات	60	4.28	.783
جودة المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقق من جودتها في الوحدات الاقتصادية الاخرى	60	3.78	1.151
جودة المعلومات المالية تتمتع بالشفافية والموثوقية	60	3.78	1.091
جودة المعلومات المالية (QOFI)	60	3.8976	.48219
Valid N (listwise)	60		

الملحق(12)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.578[a]	.301	.016	.48604

a. Predictors: (Constant), (BCO)مجلس الإدارة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	4.139	.924		4.479	.000
	BCO	.556	.216	.578	.262	.000

a. Dependent Variable: QOFI

الملحق(13)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية االثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.590[a]	.350	.334	.48317

a. Predictors: (Constant), IA(المراجعة الداخلية)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.178	1	.178	.762	.386[b]
	Residual	13.540	58	.233		
	Total	13.718	59			

a. Dependent Variable: QOFI(جودة المعلومات المالية)

b. Predictors: (Constant), IA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	3.196	.806		5.1841	.000
	IA	.669	.193	.590	.873	.003

a. Dependent Variable: QOFI

الملحق(14)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.625[a]	.393	.334	.48343

a. Predictors: (Constant), EA(المراجعة الخارجية)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.163	1	.163	.697	.407[b]
	Residual	13.555	58	.234		
	Total	13.718	59			

a. Dependent Variable: QOFI(جودة المعلومات المالية)

b. Predictors: (Constant), EA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	3.380	.623		8.012	.000
	EA	.708	.155	.625	.835	.000

a. Dependent Variable: QOFI

الملحق(15)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.580[a]	.344	.328	.35862

a. Predictors: (Constant), DT(الإفصاح و الشفافية)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.259	1	6.259	48.664	.000[b]
	Residual	7.459	58	.129		
	Total	13.718	59			

a. Dependent Variable: QOFI(جودة المعلومات المالية)

b. Predictors: (Constant), DT

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.635	.470		1.352	.182
	DT	.817	.117	.675	5.0062	.000

a. Dependent Variable: QOFI

الملحق(16)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.728[a]	.530	.496	.34245

a. Predictors: (Constant), DT, BCO, EA, IA (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الافصاح و الشفافية)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.268	4	1.817	15.494	.000[b]
	Residual	6.450	55	.117		
	Total	13.718	59			

a. Dependent Variable: QOFI(جودة المعلومات المالية)

b. Predictors: (Constant), DT, BCO, EA, IA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.960	.893		2.195	.000
	BCO مجلس الإدارة	.198	.154	.120	1.287	.000
	IA المراجعة الداخلية	.491	.180	.332	2.732	.001
	EA المراجعة الخارجية	.238	.132	.201	1.807	.000
	DT الإفصاح و الشفافية	.969	.125	.802	7.739	.004

a. Dependent Variable: QOFI

الملحق(17)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الجنس

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
Total	Equal variances assumed	1.751	.191	.045	58	.965	.00317	.07122	-.13938	.14573
	Equal variances not assumed			.039	19.752	.969	.00317	.08146	-.16688	.17323

العمر

ANOVA

QOFI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.215	3	.072	.298	.827
Within Groups	13.503	56	.241		
Total	13.718	59			

المستوى

ANOVA

QOFI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.126	4	.281	1.229	.309
Within Groups	12.592	55	.229		
Total	13.718	59			

الخبرة

ANOVA

QOFI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.473	3	.158	.666	.576
Within Groups	13.245	56	.237		
Total	13.718	59			